وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

فرع علوم التسيير

تخصص إدارة أعمال مالية

الموضوع:

دور نظام المعلومات المحاسبي في دعم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية
دراسة حالة مطاحن مرمورة – وحدة بوشقوف-

من إعداد الطلبة
– قوايدية كنزة
– قارة صافية

تحت إشراف الأستاذة
حداد نرجس

السنة الجامعية: 2014–2015

شكر و عرفان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى صاحب الفضل الأول و الأخير ، إلى الهادي إلى السراط المستقيم إلى الذي له العزة و الجبروت ، و بيده الملك و الملكوت ، و له الأسماء الحسنى و النعوت ، إلى الله عز و جل.

كما نتوجه بجزيل الشكر الحامل لكل معاني الامتنان و العرفان بالجميل إلى الأستاذة المشرفة " حداد نرجس" لقبولها الإشراف على هذا العمل و حسن التوجيه و المتابعة.

كما لا ننسى الأستاذة " ذيب نورة" التي لم تبخل علينا بمعلوماتها و ارشاداتها القيمة.

و نتوجه بخالص تقديرنا و امتناننا للزملاء و الزميلات على تشجيعهم و تعاونهم ، و لكل من ساعدنا من قريب و بعيد على إنجاز هذا العمل .

فهرس الأشكال و الجداول :

1.**فهرس الأشكال :**

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	المحاسبة كنظام للمعلومات	05
02	نطاق نظام المعلومات المحاسبي	10
03	مقارنة بين النظام اليدوي و النظام الالكتروني في حالة معالجة البيانات المحاسبية	26
04	العلاقة بين البيانات و المعلومات	29
05	مكونات جدول تدفقات الخزينة	54
06	المعاملات التي تحدث خلال الفترة و التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة	60

2.فهرس الجدول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التمييز بين نظام المعلومات المحاسبية و نظام الحاسوب	28
02	ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة	43
03	ميزانية الخصوم للسنة المالية المقفلة	44
04	حساب النتائج حسب الوظيفة	48
05	جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة	50
06	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى	55
07	بيان تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة	56
08	بيان تغير رؤوس الأموال الخاصة	59
09	جدول يوضح أبعاد المعلومات الموجودة في الملحق للمؤسسة	64
10	تطور التثبيتات و أصول مالية غير الجارية	65
11	بيان خاص بطريقة الإهتلاك	69
12	ملحق جدول المؤونات	69
13	التثبيتات العينية	85
14	الاهتلاكات للتثبيتات العينية	86
15	النشاطات المالية غير الجارية	87
16	المخزونات الجارية	88
17	المؤونات و المنتجات المعاينة مسبقا	89
18	المؤونات و المنتجات المعاينة مسبقا	89
19	انتاج الدورة	89
20	استهلاك الدورة	90
21	القيمة المضافة للإستغلال	90
22	النتيجة العملياتية	90
23	النتيجة الصافية للنشاطات العادية	91
24	النتيجة الصافية للدورة	91
25	التدفقات المتأتية من أنشطة الإستثمار	92

26	تغيرات الخزينة خلال الفترة	93

محتويات المذكرة

شكر و تقدير

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الإختصارات

قائمة الملاحق

فهرس المحتويات

المقدمة العامة..... أ- ج

الفصل الأول :الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

مقدمة الفصل :.....03

المبحث الأول:ماهية نظام المعلومات المحاسبي 04

المطلب الأول: تطور المحاسبة وحاجة المؤسسة إليها كنظام للمعلومات.....04

المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي 06

المطلب الثالث:نطاق نظام المعلومات المحاسبي 09

المطلب الرابع:أهداف نظام المعلومات المحاسبي.....10

المبحث الثاني :مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و مجالات إستعمالها.....11

المطلب الأول:خصائص نظام المعلومات المحاسبي 11

المطلب الثاني:مكونات نظام المعلومات المحاسبي 12

المطلب الثالث:مستخدمي المعلومة المالية.....17

المطلب الرابع:مجالات إستعمال المعلومات المحاسبية 18

المبحث الثالث: جودة المعلومة المحاسبية و حاجة المنظمة إليها..... .....

المطلب الأول:مفهوم جودة المعلومة المالية 19

المطلب الثاني:معايير جودة المعلومات المحاسبية 20

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية 22

المطلب الرابع:أبعاد مهمة لتحقيق جودة المعلومة المالية.....24

المبحث الرابع :تطور أليات نظام المعلومات المحاسبي 24

المطلب الأول:الحاسب الالي و دوره في نظام المعلومات المحاسبي.....25

المطلب الثاني:أسباب دراسة تطبيقات النظم المحاسبية بالحاسوب 26

المطلب الثالث:العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية و الحاسب الإلكتروني 27

المطلب الرابع:أثر استخدام الحاسوب على مقومات نظام المعلومات المحاسبي 28

خاتمة الفصل:.....

الفصل الثاني : مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في دعم المحتوى الإعلامي

مقدمة الفصل .....

المبحث الأول:نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة بعد تبني النظام المحاسبي المالي .33

المطلب الأول:مفهوم النظام المحاسبي المالي.....33

المطلب الثاني:مبادئ النظام المحاسبي 35

المطلب الثالث:أهداف النظام المحاسبي المالي.....35

المطلب الرابع:مستجدات النظام المحاسبي المالي 38

المبحث الثاني:المحتوى الإعلامي للقوائم المالية.....52

المطلب الأول:مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية و خصائصها النوعية.....38

المطلب الثاني:قائمة الميزانية 41

المطلب الثالث:إعداد قائمة الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي.....42

المطلب الرابع:قائمة جدول حساب النتائج.....46

المبحث الثالث: قائمة تدفقات الخزينة و قائمة تغير الأموال الخاصة 52

المطلب الأول:قائمة تدفقات الخزينة.....52

المطلب الثاني:عرض قائمة تدفقات الخزينة.....54

المطلب الثالث:قائمة تغير الأموال الخاصة.....58

المطلب الرابع:إعداد قائمة تغير الأموال الخاصة.....59

المبحث الرابع:**المحتوى الإعلامي لملحق الكشوف المالية كأهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي**.....62

المطلب الأول:مفهوم ملحق الكشوف المالية.....62

المطلب الثاني:قواعد إعداد الكشوف المالية.....64

المطلب الثالث:محتوى ملحق الميزانية و جدول حساب النتائج 65

المطلب الرابع:المحتوى الإعلامي لملحق الكشوف المالية.....70

خاتمة الفصل:.....73

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

مقدمة الفصل:.....77

المبحث الأول :نظام المعلومات المحاسبي في مطاحن مرموزة " وحدة بوشقوف".....78

المطلب الأول:تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة " وحدة بوشقوف".....78

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....79

المطلب الثالث:مكونات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة.....80

المطلب الرابع:اجراءات تبني المؤسسة للنظام المحاسبي المالي.....82

المبحث الثاني:القوائم المالية في المؤسة 83

المطلب الأول:الميزانية.....83

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج.....84

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة 84

المبحث الثالث:قراءة القوائم المالية للمؤسسة و دور الملحق في تفسيرها 84

المطلب الأول:التعليق على الميزانية ودور الملحق في تفسيرها.....84

المطلب الثاني:التعليق جدول حساب النتائج و دور الملحق في تفسيره.....89

المطلب الثالث: التعليق على جدول تدفقات الخزينة ودور الملحق في تفسيره.....92

خاتمة الفصل:.....95

الخاتمة العامة:.....98

قائمة المراجع.

الملاحق.

المقدمة العامة

عرفت مهنة المحاسبة في العقود الأخيرة عدة تطورات بشكل بالغ الأهمية أدى إلى تعاظم الدور المحاسبي و أثره على اتجاهات المحاسبة المالية و وظيفة إنتاج المعلومات و أصبحت نظاما للمعلومات ، يبدأ طرفه الأول بالبيئة المحيطة (المدخلات) ، حيث يتم التعامل مع ظواهر اقتصادية و اجتماعية متنوعة و متشابكة (أحداث محاسبية) ، أما الطرف الآخر (المخرجات) فهو أيضا بالغ الخطورة بالنسبة للنظام المحاسبي ، حيث تتعدد اتجاهات المعلومات المطلوبة وما يترتب عليها من تعدد الأهداف التي يجب أن تقدمها القوائم المالية .

و تعد القوائم المالية الوسيلة التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة ، و كذلك الأداة التي تسمح بإيصال المعلومات و النتائج حول التطورات و الأحداث الاقتصادية للمؤسسة إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح و المستخدمين لاعتمادها في دعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بالاستثمار و التمويل .

و تأكيدا للعديد من الدول على الدور الحيوي الذي أصبحت تلعبه المحاسبة على المستوى الاقتصادي و تأثيرها على قرارات كل من التخطيط و الاستثمار و التمويل ، فقد عنيت تلك الدول بتنظيم السياسة المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خاصة تلك التي تحكم قواعد العرض و الإفصاح للقوائم المالية . لذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لفشل الكثير من الوحدات الاقتصادية ، هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية و نقص الإفصاح و الشفافية وعدم إظهار البيانات بالشكل الذي يعبر عن الوضعيات المالية الحقيقية لها ، لذلك انعكس ذلك سلبا على مقدار الثقة في المعلومات المحاسبية المعروضة و جودتها ، بمعنى فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا و هو المحتوى الإعلامي .

و الأكيد أن أهم أهداف المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي هو تعزيز و تحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ، حتى تعكس الحقائق الاقتصادية للمؤسسة ، و بالنسبة للجزائر استدعت كل تلك المستجدات ضرورة إعادة النظر في نظامها المحاسبي PCN ، و اعتماد نظام محاسبي يتوافق مع المرجع المحاسبي الدولي من أجل توحيد اللغة المحاسبية و إعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية المفصح عنها ، حيث تصبح تتماشى و متطلبات اقتصاد السوق من حيث المحتوى الإعلامي للمعلومات المعروضة .

- **إشكالية البحث :**

من أجل معرفة مساهمة نظام المعلومات المحاسبي القائم في تحسين المحتوى الإعلامي للمعلومات المعروضة في القوائم المالية ، تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة و التي يمكن صياغتها على النحو التالي :

ما مدى مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في دعم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ؟

و للإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

أ. ما مدى حاجة المؤسسة للمحاسبة كنظام للمعلومات؟

ب. هل يضمن نظام المعلومات المحاسبي القائم وفقا للنظام المحاسبي المالي مستوى كافي من الإفصاح ، و هل هو جدير بتوفير المحتوى الإعلامي المطلوب؟

د. هل تلتزم المؤسسة بتقديم كل الإيضاحات حول البنود الخاصة في القوائم المالية الواجب اظهارها في الملحق؟

2. **الفرضيات :**

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

أ. يستمد نظام المعلومات المحاسبي أهميته من أهمية المعلومات التي ينتجها ، و بالتالي المؤسسة تحتاج إلى المحاسبة كنظام للمعلومات .

ب. يضمن نظام المعلومات المحاسبي القائم وفقا للنظام المحاسبي المالي مستوى كافي من الإفصاح ، بتوفيره لمعلومات مالية ذات مستوى من الجودة.

ت. لا تقدم المؤسسة كل الإيضاحات حول البنود الخاصة في القوائم المالية الواجب اظهارها في الملحق و إنما تتوفر الايضاحات التي لا تخل بخصوصياتها.

- **مبررات إختيار الدراسة**

تتجلى أسباب إختيارنا لهذه الدراسة في :

ـ يعتبر هذا النوع من المواضيع أحد أهم المواضيع الحديثة .

ـ رغبتنا في محاولة إضافة مرجع جديد حول هذا الموضوع في المكتبة الجامعية لم يتم التطرق إليه من قبل .

ـفتح المجال أمام الطلبة و حتى المهتمين بالبحث في هذا الموضوع مستقبلا .

ـ الرغبة في إبراز أهمية تحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية .

- **أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية البحث في تناوله لموضوع هام و هو المحتوى الإعلامي للقوائم المالية و تحديد أهم المتغيرات التي تساهم في تحسين جودته ، لذلك يعتبر تحسين هذا المحتوى هدفا لابد منه بالنظر إلى تزايد حاجات المستخدمين لتوفير المعلومات الضرورية و الملائمة لعملية اتخاذ القرارات .

- **أهداف الدراسة :**

في ضوء ما تقدم يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

ـ دعم مكتبة الجامعة بمرجع جديد.

ـ نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي و الفرضيات المتبناة من خلال :

ـ محاولة التعرف على المستجدات المتعلقة بالمعلومة المحاسبية في النظام المحاسبي المالي ، و قدرة الإفصاح المحاسبي الحالي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية على تحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية و إعطاء المعلومات الموافقة لمتطلبات المستخدمين لاتخاذ قراراتهم .

ـ بيان مدى توافق القوائم المالية في المؤسسة الجزائرية مع التشريعات و المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإفصاح .

- **منهج الدراسة :**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مصادر أساسية و أخرى ثانوية لجمع البيانات ، فالمصادر الأساسية تتمثل في الوثائق الداخلية التي تم الحصول عليها من داخل المؤسسة بالاستعانة ببعض مسؤولي الأقسام إضافة إلى بعض التوضيحات التي أفادنا بها مسؤول المحاسبة و المالية ، أما

المصادر الثانوية تم الحصول عليها بالإطلاع على بعض الدراسات السابقة في هذا المجال و الاعتماد على الكتب و الجرائد الرسمية و بعض المراجع الأخرى .

كما استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي و التحليلي و منهج دراسة حالة حيث قمنا بدراسة ميدانية لإحدى المؤسسات الجزائرية " مطاحن مرمورة – وحدة بوشقوف – ".

- **صعوبات البحث :**

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء القيام بهذه الدراسة ، و هذا في سبيل الحصول على حقائق و نتائج كانت متوقعة إلى حد كبير ، و التي يمكن إيضاحها فيمايلي :

_ نقص المراجع حول موضوع المحتوى الإعلامي للقوائم و عدم التطرق إليه في الدراسات السابقة .

_ تشعب موضوع الإفصاح حيث ورد في العديد من المعايير المحاسبية الدولية الأمر الذي جعلنا نختصر بعضها فقط .

_ بعد الحصول على الموافقة لإجراء دراسة تطبيقية في مجمع بلعبيدي " الفرع الجديد" ببلخير ، وإجراء مقابلة مع أحد المحاسبين . إلا أننا و جدنا صعوبة في اتمام الدراسة معهم لصعوبة الحصول على الوثائق اللازمة كونهم حديثي النشأة فلن يستطيعو تزويدتنا بالقوائم المالية الخاصة بهم لأنه لم يتم اقفال السنة المالية الأولى منذ نشأتهم . و نظرا لنقص المعلومات و الوثائق في مكان التربص الأول ، اضطررنا إلى البحث عن مؤسسة أخرى في أقرب وقت ممكن ، لتزودنا بمختف المعلومات الضرورية و التي من شأنها أن تفيدنا في دراستا .

- **الدراسات السابقة :**

إن إطلاعنا على الدراسات السابقة لا تعني به تلك الدراسات و البحوث الملتصقة بالبحث إلتصاقا تاما , أو تلك البحوث التي تحمل نفس العنوان أو تدرس نفس المشكلة ، و إن الهدف الرئيسي من ذكرها هو توضيح الحقيقة القائلة : "أن أي بحث لا يبدأ من فراغ " كما أن أي بحث لا يكتب آخر كلمة في العلم ، فالبحوث السابقة هي بمثابة الحجر الأساسي الذي ترتكز عليه أي دراسة. و فيما يلي أهم الدراسات التي تناولت المواضيع ذات الصلة ببحثنا و التي تتصل في بعض جوانبها مع موضوع بحثنا.

أ. حواس صلاح : التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية و أثره على مهنة المدقق :

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر لسنة 2008 ، تطرق الباحث فيها إلى معايير المحاسبة الدولية و الإبلاغ المالي لاعداد التقارير المالية ، و بيّن تأثير هذه المعايير على مهنة تدقيق الحسابات ، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي و تحليلها لتحديد انعكاساتها على المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين ، و النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة أنه هناك تأثير مباشر لهذه المعايير على مهنة تدقيق الحسابات .

ب. عزو خليف عزيز:المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية –دراسة مقارنة مع النظام المحاسبي الموحد– هذا البحث عبارة عن رسالة ماجستير تخصص محاسبة بكلية العلوم الإقتصادية جامعة حلب سنة 2006 ، تدور إشكاليتها حول معرفة هل تتمتع المعلومات المحاسبية المستخرجة بموجب النظام المحاسبي الموحد بخصائص جودة المعلومات ، بحيث تعتبر مدخلات ملائمة لعملية إتخاذ القرارات ؟ و حدد الباحث من خلاله متطلبات العرض العادل للبيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ، كما حدد من خلالها مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية و دور المعايير المحاسبية الدولية في تطويره ، و كذلك مدى ملائمة الإفصاح وفقها لحاجات المستخدمين هذا فيما يخص الجانب النظري ، أما التطبيقي فقد فام فيه بتقييم القوائم و الحسابات الختامية وفق النظام المحاسبي الموحد في المؤسسة .

ج.بكيحل عبد القادر : أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية IAS/IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي :

البحث عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير – محاسبة ومالية – جامعة الشلف ، الجزائر 2008 ، و تناولت هذه الدراسة معايير المحاسبة الدولية و مبادئها الأساسية .و خلصت الدراسة إلى أن الهدف من المعايير المحاسبية هو توفير معلومات مالية ذات جودة تمتاز بالمصداقية للمستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الإقتصادية ، كما أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى توفير بيئة ملائمة للاستثمارات الأوروبية و الجزائرية ، و تفعيل الخوصصة بالجزائر.

تمهيد الفصل الأول :

لقد ازدادت أهمية نظم المعلومات بصفة عامة ، و الأنظمة المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة للعديد من العوامل و المتغيرات ، فالعالم يعيش عصر ثورة علمية في جميع المجالات و قد أدت هذه الثورة إلى تعقد الحاجات و المصالح و تشابكها و تنوع و تغير سبل تحقيقها.

و سنحاول من خلال هذا الفصل تناول العديد من الجوانب حول الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي بحيث ينصرف المبحث الأول إلى الإحاطة بالإطار الفكري للمحاسبة المالية و المبحث الثاني إلى ماهية نظام المعلومات المحاسبي أما المبحث الثالث فقد تعرضنا فيه إلى جودة نظام المعلومات المحاسبي و حاجة المؤسسة إليه و المبحث الرابع إلى تطور آليات نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول : ماهية نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر دراسة نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية واسع النطاق و متشابك من ناحية المعلومات المحاسبية التي يتوفر عليها ، إذ أنها تتدفق من مصلحتي المحاسبة العامة والتحليلية لتدور بعدها في كل مصالح المؤسسة بغرض استغلالها و اعتمادها كقاعدة للنشاط.

إن فاعلية نظام المعلومات المحاسبي تكمن في مدى صحة ودقة المعلومات المحاسبية و المالية و كفاءتها مما يسمح بحسن استغلالها للأغراض التي تهم المؤسسة من تسيير و رقابة و اتخاذ القرارات ، و التي تعتبر من أهم الوظائف التي تمارسها ، و هي حلقات مترابطة و متشابكة فيما بينها ، إذ أن عملية التسيير تتضمن حتما رقابة مختلف النشاطات و نتائج هذه الأخيرة تسهل اتخاذ القرارات الملائمة ، لهذا يجب الاهتمام بمدى أهمية و فعالية المعلومات المحاسبية التي يتم توفيرها في المؤسسة و مختلف نشاطات الوظيفة المحاسبية ، الشيء الذي سيحقق أكبر قدر ممكن من الفائدة.

المطلب الأول : تطور المحاسبة و حاجة المؤسسة إليها كنظام للمعلومات

تطورت المحاسبة من عملية لمسك السجلات و التسجيل فقط ، حيث كانت البيانات بسيطة للغاية و تجسدت في جداول حسابية و إحصائية تعكس الأحداث الجارية ، من عمليات تبادل بين الأفراد و الجماعات المختلفة و كانت هذه العمليات تسجل من حيث أثرها على الغير فقط (طريقة القيد المفرد) ، و مع ازدياد الحاجة إلى المحاسبة أصبحت هذه الطريقة غير قادرة على استيعاب الأحداث المالية المعقدة فأصبحت هناك ضرورة للبحث عن طريقة أخرى أكثر تطورا ، إذ لم تعد وظيفة المحاسبة في تسجيل الأحداث المالية و تحليلها و تفسيرها و توصيلها إلى الجهات المستفيدة ، و أصبحت وسيلة هامة للرقابة على استخدام الموارد المالية و المادية و البشرية للمؤسسة.

كما أن العولمة و ما رافقها من تطور في الظروف الاقتصادية و التكنولوجية و انفتاح الدول على العالم الخارجي ساهم في تطوير الأسس النظرية و التطبيقية للمحاسبة ، و عمق مستوى الإفصاح للبيانات و المعلومات المحاسبية.

كل هذه العوامل ساهمت في تطور المحاسبة لتصبح نظاما للمعلومات يقوم بتسجيل و حفظ وتشغيل كافة البيانات لتوفير كافة المعلومات التي تحتاجها الأطراف الداخلية (الإدارة) ، و الأطراف الخارجية (المستثمرين ، المقرضين .....).

و مع هذا التطور زادت حاجة المنظمة للمحاسبة كنظام للمعلومات و يمكن توضيح هذا من خلال الشكل الموالي ([1]) :

([1]) مشري حسناء ، **دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2007 ، ص24 .

شكل رقم (02): المحاسبة كنظام للمعلومات

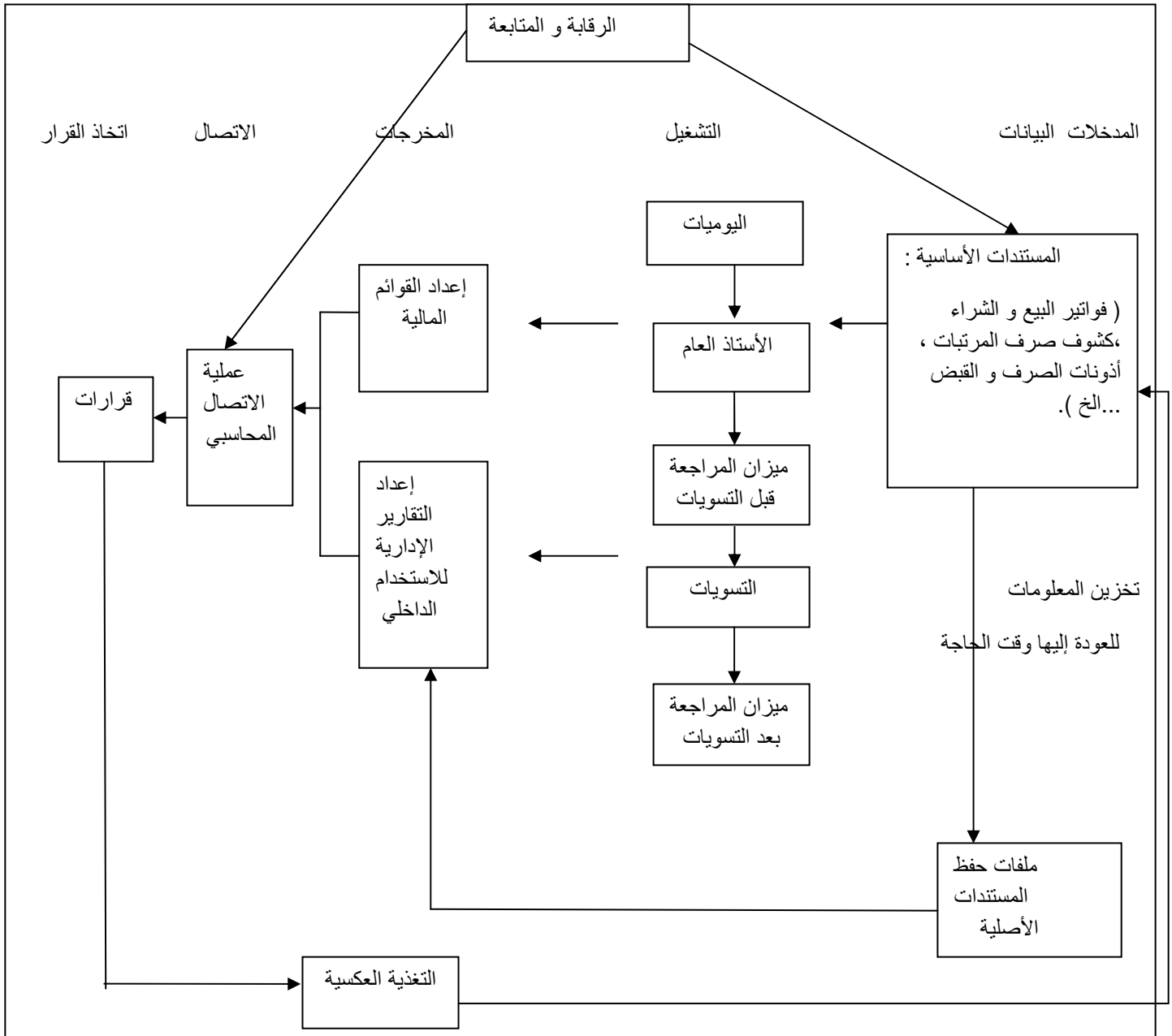

المصدر : مشري حسناء ، دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسات ، جامعة سطيف ، 2007 ، ص24.

يوضح الشكل أن عناصر النظام لا تقتصر فقط على المدخلات و عمليات التشغيل و المخرجات ، إنما تحتوي أيضا على عنصران ضروريان هما التغذية المرتدة من النظام أو الرقابة على النظام ، فمن خلال التغذية المرتدة يمكننا معرفة مدى تحقيق النظام للأهداف المرجوة منه كونها تمثل قياس لردة فعل المستخدمين على شكل النظام ، وفي حالة وجود خلل في النظام فإن هذه المعلومات تحدد موقعه سواء كان هذا الخلل في عناصر المدخلات أو عمليات التشغيل لكي يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

أما عملية المراقبة فتهدف إلى التحقق من أن النظام يتم وفق ما تم التخطيط له مسبقا عند تصميمه ، وأن النظام يحتوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات و عمليات التشغيل و المخرجات.

المطلب الثاني : مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

لغرض وضع مفهوم شامل لنظام المعلومات المحاسبي ، يجب التعرف على مضامين المصطلحات التي يتكون منها هذا المجال المعرفي ، و هي ثلاثة مصطلحات أساسية "المحاسبة"و"المعلومات"إضافة إلى "النظام" .

أولا : المحاسبة

يمكن اعتبار المحاسبة بمثابة نظام معلومات عن حقوق و التزامات المؤسسة الاقتصادية ، و أنها تعتمد على العديد من العمليات النظامية التي يتم تشغيلها وفقا لقواعد و إجراءات معينة لإنتاج معلومات ملائمة وتشمل هذه العمليات تسجيل بيانات الأحداث الاقتصادية ، ثم تحليل و تبويب البيانات المسجلة و التقرير عنها في صورة مالية و تعتبر المحاسبة بذلك "لغة المال و الأعمال" و توفر معلومات تلخص المركز المالي و نتيجة النشاط للمؤسسة ، و توفر كذلك المعلومات المالية المطلوبة لوظائف الوحدة ، و يعتمد عليها المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة ([1]) ، و تقوم المحاسبة على عدة فروض أساسية في شكل مقدمات للفكر المحاسبي.

وتعرف الفروض Assumptions or postulates عموما بأنها تمثل مقدمات يجب قبولها في الإطار الفكري المحاسبي ، ولا يمكن التحقق من صحتها كونها تمثل أساسا للإطار الفكري ، يصلح للاستدلال و الاستنباط و التوصل إلى المبادئ و القواعد المحاسبية المعتمدة في المهنة .

وتعرف الفروض أيضا بأنها التكهن بالحلول ، التي يمكن عن طريق التجريب التأكد من صحة الظواهر للارتقاء بها إلى مستوى الحقيقة من خلال استخدام مزيجا من الاستقرار و الاستنباط ، و عندما تكون النتائج على درجة مقبولة من الدقة فإنه يمكن اعتبار الفروض الاستدلالية مقبولة وصحيحة ([2]).

و يجمع علماء المحاسبة على أن الفروض المحاسبية الأساسية تتمثل في :

- فرض استقلالية المؤسسة الاقتصادية ؛
- فرض وحدة القياس النقدي ؛
- فرض الاستمرارية ؛
- فرض الدورية .

([1])كمال الدين مصطفى الدهراوي و آخرون ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، الإسكندرية ، 2005 ، ص66.

([2]) وليد ناجي الحيالي ، **نظرية المحاسبة** ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، 2007 ، ص 56 .

1 / فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية

يسمى تقليديا بفرض الشخصية المعنوية أي استقلالية المؤسسة عن ملاكها و عن إدارتها و عن المؤسسات الأخرى ، فيمكن أن تكون مؤسسة فردية أو مؤسسة أموال مساهمة أو مؤسسة حكومية أو جامعة خاصة أو حكومية .

يتطلب هذا الفرض تحديد الأنشطة الاقتصادية و ربطها بمؤسسة معينة ، يتم المحاسبة عنها أي فصل أنشطة المؤسسة عن أنشطة ملاكها و عن أنشطة المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، فمثلا لا يجوز عدم إثبات المسحوبات الشخصية لصاحب المؤسسة بحجة أنه مالكها فشرط فصل نشاط المؤسسة عن نشاط ملاكها و عن أنشطة المؤسسات الأخرى هو شرط أساسي لتتم المساءلة و إعداد التقارير المالية بدقة و موضوعية([1]).

2/ فرض وحدة القياس النقدي

تستخدم المحاسبة المالية الوحدات النقدية (دج مثلا) كقاسم مشترك لقياس الأثر الناتج عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة ، أي أن المحاسبة المالية تعترف وتثبت في سجلات المؤسسة الاقتصادية (دفتر اليومية و دفتر الأستاذ) فقط ، تلك العمليات التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد الوطني الدينار مثلا ، و يمثل هذا الفرض أساسا جوهري لاشتقاق مبدأ التكلفة التاريخية ، الذي يعد من أهم المبادئ المحاسبية المقبولة عموما لقياس الأحداث و العمليات المالية ، التي تعترف بها المؤسسة في سجلاتها المحاسبية في الحياة العملية لدى المحاسبين و المدققين([2]).

3/ مبدأ الاستمرارية

يفترض المحاسب عند القياس المحاسبي للعمليات و الأحداث المالية و إعداد التقارير المالية أن المؤسسة مستمرة بمزاولة أنشطتها العادية إلى و قت غير محدد ، و هذا الافتراض شرط أساسي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المقبولة عموما .

فافتراض عدم الاستمرارية أي افتراض تصفية المؤسسة بتاريخ محدد معروف مسبقا يجعل القياس المحاسبي مختلفا ، فبدلا من تطبيق مبدأ التكلفة الفعلية التاريخية عند إعداد قائمة الدخل و الميزانية " و هو المبدأ المحاسبي المقبول عموما " ، يتم تطبيق صافي القيمة البيعية المتوقعة أو أسعار التصفية عند إعداد تلك القوائم المالية و تمثل حالة التصفية حالة استثنائية في ظرف خاص ([3]).

([1]) رضوان حلوة حنان ، نزار فليح البلداوي ، **مبادئ المحاسبة المالية** ،إثراء للنشر ، الطبعة 1، عمان ، 2009 ، ص27.

([2]) مرجع نفسه، ص27_28.

([3]) نفس المرجع ص28.

4 / فرض الدورية

يقوم هذا الفرض على أنه في الإمكان تقسيم عمر المؤسسة إلى عدة فترات ليتم التقرير عن نتائج نشاطها في فترات دورية تقل عن الفترة الكاملة لعمر المؤسسة ، و تمثل تلك الفترات الدورية عادة فترات سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية أو حتى شهرية في بعض الأحيان . إن إعداد التقارير المالية بصورة دورية منتظمة يجعلها قابلة للمقارنة و التنبؤ، و يلبي خاصية الملائمة في تقديم المعلومات بالسرعة الكافية بحيث تكون تلك المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات([1]).

ثانيا : المعلومات

نقصد بالمعلومات المعرفة التي لها معنى ، و تفيد الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق أهدافه ، و بالتالي فإن للمعلومات قيمة سواء لدى المؤسسة الاقتصادية ذاتها أو لدى الأفراد المستخدمين لها. و هذا ضروري حتى يتم اتخاذ قرار سليم و لتحقيق الأهداف المرغوبة و معظم المعلومات التي تطلبها إدارة المؤسسة الاقتصادية تكون معلومات محاسبية ، و هذه المعلومات تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ، وتنتج المعلومات عادة من بيانات تم تشغيلها من قبل لتصبح ذات قيمة ، فالبيانات تمثل حقائق أولية و أرقام و إذا ما تم تجميعها معا فإنها تمثل مدخلات نظام المعلومات([2]) .

ثالثا : النظام

عرف النظام على أنه:" مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق قبول مدخلات و إنتاج مخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم ،كما أن هذه الأجزاء تكون في حالة تفاعل مع بيئتها ([3]).

و عرف على أنه :" مجموعة من العناصر المادية و المعنوية (أفراد ، آلات ، قواعد ....إلخ) المتفاعلة فيما بينها للعمل على تحقيق هدف من خلال تحويل مجموعة من العناصر الواردة إلى مخرجات [4].

_ يعتبر النظام مجموعة من الأجزاء المترابطة و التي تعمل معا لتحقيق الأهداف ، و قد يكون النظام طبيعي و قد يكون من صنع البشر ، و لكن للنظام حدوده التي تفصله عن البيئة المحيطة به ، و معظم النظم تحصل على مدخلاتها من البيئة المحيطة بها وتقدم مخرجاتها لها ، و من ثم تتفاعل أجزائها مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام.

_ و مما لا شك فيه أن العرض السابق لمعاني المصطلحات الثلاثة " المحاسبة ، المعلومات ، النظام " يمكن أن يساعد على وضع تعريف محدد لنظام المعلومات المحاسبي ، ويعرف (IAS) نظام المعلومات المحاسبي بذلك على

([1]) عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، السلاسل للنشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، الكويت ،1990 ، ص 13 _ 14 .

([2]) المرجع نفسه ، ص 67.

([3]) محمد نور برهان ، غازي ابراهيم رحو ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، الأردن 1998 ، ص18.

([4])Taouri et Mc Belaid , **Introduction aux systéme d'information** ,edition pages bleus internationals , 2005 p 09 .

أساس أنه : "هيكل متكامل داخل المؤسسة يقوم باستخدام الموارد المتاحة و الأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات " ، و يتكون الهيكل المتكامل لنظام المعلومات المحاسبي بذلك من مدخلات النظام و عملياته و مخرجاته.

ـ و يعتبر في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية و الكمية لجميع الإدارات و الأقسام و الأطراف الأخرى.

ـ أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع و تبويب و معالجة و تحليل و توصيل المعلومات المالية و الكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية و الخارجية ، و هو أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية الذي يعني بتوفير البيانات و المعلومات التي تؤثر على نشاطات المؤسسة ككل ، و دوره هو قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد القوائم و التقارير المالية للأطراف الخارجية ([1]).

المطلب الثالث : نطاق نظام المعلومات المحاسبية

تخضع كافة نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات للمبادئ المحاسبية التي تعتبر ضرورية لإعداد القوائم المالية التي يتم تقديمها للأطراف الخارجية ذات الاهتمام بالمؤسسة ، و طبقا لهذه المبادئ فإن الأحداث ذات التأثير النقدي على المؤسسة يجب التعرف عليها و تسجيلها كعملية محاسبية ، و من ثم فإن نظام المعلومات المحاسبي يختص بتسجيل و تشغيل و التقرير عن العمليات المحاسبية التي تحققت من الزاوية التاريخية.

و مع ذلك فإن نطاق نظام تشغيل و معالجة البيانات المحاسبية في المؤسسة يتجاوز عادة حدود المبادئ المحاسبية ذات القبول العام ، فإذا تضمن نظام المعلومات المحاسبي مثلا : إعداد الموازنات التخطيطية على أسس تقديرية فإن ذلك ينطوي على إجراءات للتعرف على الأحداث المالية المتوقعة مستقبلا و تقدير الآثار الناجمة عنها. و يعتبر ذلك خروجا عن المبادئ المحاسبية ذات القبول العام.

([1]) أحمد حلمي جمعة و آخرون ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدلر الجامعية للنشر و التوزيع ، ط1 ، الكويت، ص14.

الشكل 01: نطاق نظام المعلومات المحاسبي.

نظام المعلومات الإدارية نظام معلومات المحاسبة المالية

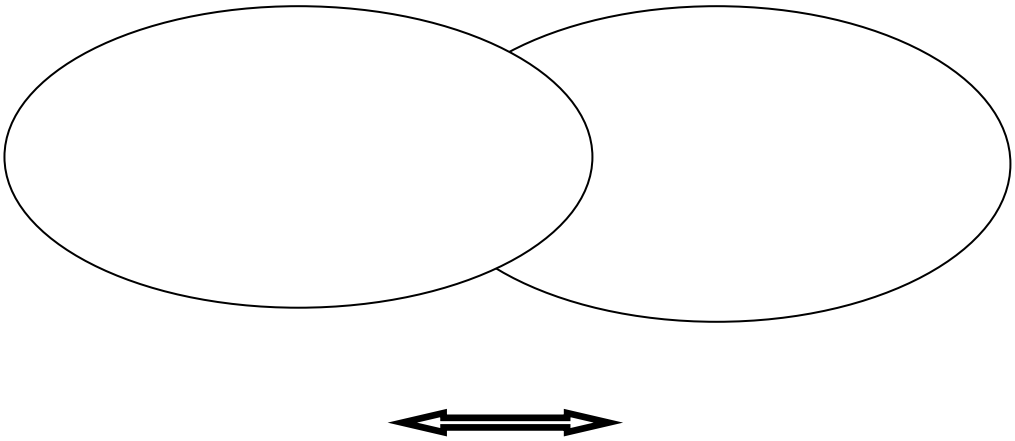

تفضيلات الإدارة المبادئ المحاسبية ذات القبول العام

- المصدر:محمد محمود البابلي و آخرون ، مدخل إلى نظم المعلومات الحاسبة ، الإسكندرية ص15.

ويوضح الشكل (1) : نطاق نظام المعلومات المحاسبي في صورة دائرتين متداخلتين حيث تشير الدائرة اليسرى إلى نظام معلومات المحاسبة المالية و الدائرة اليمنى إلى نظام المحاسبة الإدارية ، و يتبين من الشكل أن نظام المعلومات المحاسبة المالية يهدف إلى إنتاج تقارير المعلومات التي تهتم بها الأطراف الخارجية ذات الاهتمام بالمؤسسة ، و يتم إعداد هذه التقارير وفقا للمبادئ المحاسبية ذات القبول العام . كما يتضح من الشكل أيضا أن نظام المعلومات المحاسبي الإدارية يهدف إلى إنتاج التقارير الداخلية التي تهتم بها إدارة المؤسسة لتسيير نشاطاتها و بناء خططها و متابعة تنفيذ هذه الخطط و رقابتها ،كما تشير مساحة التداخل بين الدائرتين إلى أن كلا من النظامين يشتركان في بعض المكونات الرئيسية لكل منهما([1]).

المطلب الرابع : أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يدور جوهر الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها نظام المعلومات المحاسبي حول توفير معلومات تفيد مستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية و تتمثل الأهداف فيما يلي:

- توفير معلومات تفيد في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة و كذلك استغلال هذه الموارد؛
- توفير معلومات تفيد في توجيه الموارد البشرية و المالية بصورة فعالة و الرقابة على كفاءة استخدامها في المجالات المختلفة؛
- توفير معلومات تساعد الإدارة في أداء مهامها باعتبارها وكيلا لملاك الموارد المتاحة و التقرير عنها لمن يهمه الأمر، و ذلك لمعاونتهم في اتخاذ قراراتهم بالاستمرار أو عدم الاستمرار في النشاط؛

([1]) محمد محمود البابلي و آخرون ، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ص13 _ 14.

– توفير معلومات تفيد في مجال تسيير الوظائف الاجتماعية و الرقابة على أوجه النشاط الاقتصادي ، ذلك من خلال مجموعة المعايير و المبادئ المقبولة قبولا عاما لدى الهيئات العلمية في المجال المحاسبي التي تهتم بتطويرها باستمرار و متابعة تطبيقها لضمان حقوق كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصالح دون تمييز.

إذن يمكننا القول أن النظام المحاسبي يهدف إلى :

_ تقديم معلومات مساعدة على إجراء العمليات اليومية؛

_ تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات؛

_ توفير معلومات عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.

و يتم خدمة المستخدمين الداخليين و الخارجيين عن طريق توفير المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات و اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني : مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و مجالات استعمالها

ليست المؤسسة هي الطرف الوحيد الذي يحتاج إلى مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ، بل هناك جهات متعددة تحتاج إليها فمن الطبيعي أن يحتاج مقدمو الأموال إلى المعلومات المالية لاستعمالها في مجالات عديدة ، ليتمكنوا من اتخاذ قراراتهم التي تتعلق بالاستثمار في المؤسسات المعنية أو بإقراضها . و ذلك بعد تقييم ما قد يترتب على هذه القرارات من احتمالات كنجاح أو فشل هذه المؤسسات ، و مقدار العائد المتوقع على استثماراتهم فيها ، وهناك مستفيدون آخرون ممن تكون لهم مصالح في المؤسسة مثل : الموردون ، العملاء ، الموظفون و كذلك الجهات الحكومية.

المطلب الأول : خصائص نظام المعلومات المحاسبي.

لنظام المعلومات المحاسبي عدة خصائص إذا ما توفرت فيه جعلته نظاما معلوماتيا حيويا بالمؤسسة المتواجد فيها ، حيث يؤدي وظيفته ليتكامل مع مختلف الأنظمة الرفيعة و التي بدورها تؤدي بالمؤسسة إلى اكتساب ميزة تنافسية و يمكن إيجاز بعض الخصائص فيما يلي([1]):

– هو مجموعة من الأجزاء و الوسائل المختلفة منها الوسائل المادية و البشرية ؛

_ وجود ترابط بين هذه الأجزاء ، بحيث يقوم نظام المعلومات المحاسبية بمزج بين هذه الوسائل للحصول على معلومات صحيحة و سليمة ؛

- استعمال هذه المعلومات في التسيير ، حيث تساعد في القيام بعمليات التخطيط ، التوجيه و الرقابة ؛

– مسايرة القواعد و المبادئ المحاسبية الناجحة ؛

– قابليته للتحقيق؛

([1]) محمد يوسف الحنفاوي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2001 ، ص59.

- البساطة و الوضوح و المرونة ؛
- مقابلة الاحتياجات المنبثقة داخل المؤسسة ، كما يستعمل في تلبية احتياجات الأطراف الخارجية الأخرى التي لها علاقات و ارتباطات بالمؤسسة.

و من الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأن يكون فعالا و كفؤا ما يلي[1]:

- ✓ يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة و السرعة في معالجة المعلومات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية ؛
- ✓ أن يزود الإدارة و الأطراف الخارجية بمعلومات المحاسبة الضرورية و في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة ؛
- ✓ أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية ؛
- ✓ أن يزود الإدارة بالمعلومة اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير ، المتوسط و الطويل الأجل لأعمال المؤسسة الاقتصادية المستقبلية ؛
- ✓ أن يكون سريعا و دقيقا في استرجاع المعلومات الكمية و الوصفية المخزنة في قواعد بياناته و ذلك عند الحاجة إليها ؛
- ✓ أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه و تطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المؤسسة.

من خلال هذه الخصائص نخلص إلى أن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام مفتوح تكون مدخلا ته من داخل و خارج المؤسسة و تتفاعل فيما بينها لتشكل في النهاية مخرجات تستفيد منها الأطراف الداخلية و الخارجية و هذا ما سيتم التطرق إليه في المطلب اللاحق مكونات نظام المعلومات المحاسبي .

المطلب الثاني : مكونات نظام المعلومات المحاسبي

كما عرفنا النظام سابقا ، فإنه تبين لنا أنه مجموعة من العناصر التي تتكامل لتحقيق هدف معين ، هذا الهدف بالنسبة لنظام المعلومات المحاسبي يكون في معالجة البيانات المحاسبية من خلال الجمع و الترتيب و القياس و التبويب .... لهذه البيانات ليتم تحويلها إلى معلومات محاسبية تستخدم لأغراض عدة أهمها اتخاذ القرارات.

هذا يشير إلى العناصر الأساسية المكونة للنظام و هي :

_المدخلات inputs ؛

_التشغيل أو عمليات المعالجة processing ؛

_المخرجات outputs .

أولا : مدخلات النظام المحاسبي

(1) محمد يوسف الحنفاوي ، مرجع سابق ، ص20.

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبية في البيانات الأولية التي يحصل عليها المحاسب عن الأحداث المالية المتعلقة بالمؤسسة ، و التي تتم داخل أو خارج هذه المؤسسة . و تعرف العملية المحاسبية بأنها حدث اقتصادي يمكن قياسه كميا بحيث يكون مثبت على مستندات ووثائق و يؤثر على أصول و خصوم المؤسسة المعنية و يظهر في حساباتها و قوائمها المالية .

يوجد نوعان من العمليات المحاسبية : العمليات الخارجية و التي تنشأ عن عملية التبادل بين المؤسسة و الأطراف الخارجية المتعاملين معها ، و العمليات الداخلية و التي تنشأ عن العمليات بين الأقسام الداخلية إلى أربعة مصادر من داخل و خارج المؤسسة و هي :

_ البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد و الهيئات و الوحدات الأخرى خارج المؤسسة.

_ البيانات الخاصة التي تتجمع بصفة غير روتينية من مصادر خارجية مثل : الهيئات التجارية ، الجهات الرسمية و الحكومية.

_ البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل المؤسسة للمعاملات بين الأقسام الداخلية و مراكز المسؤولية بعضها البعض.

_ البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية.

و تعتبر المستندات أهم مدخلات النظام المحاسبي و إحدى مكوناته الأساسية باعتبارها تمثل نقطة انطلاق في متابعة سير الدورة المحاسبية و التي تمثل ترجمة كتابية و تحريرية لكافة الأحداث و النشاطات ذات الطابع المالي و الإداري و التجاري و الفني و الخدمي ....و غيرها.

1_ تعريف المستندات و أنواعها:

أ_ تعريف المستندات :

تعرف المستندات على أنها أوراق مكتوبة عن أحداث اقتصادية يتم إثباتها في المحاسبة من خلال القيود المحاسبية مثل :أمر الشراء ، أمر البيع ، محاضر الاستلام ، إذن بالصرف ....الخ ، فهي منبع المعلومات في المؤسسة إذ تعتبر المصدر الكفيل بإثبات كافة الوقائع و الأحداث الاقتصادية حيث : "يتم تجميع المعلومات عن جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة عن طريق مجموعة المستندات و الأوراق الخاصة بها ".

وتلعب هذه الأخيرة دورا هاما في نظام المعلومات المحاسبي سواء كان يدويا أو قائما على استخدام الحاسبات الإلكترونية ، بالإضافة إلى كونها الوسيلة الأساسية لحصر و إدخال البيانات المحاسبية إلى نظام

المعلومات ، فهي تستخدم أيضا كوسيلة للتأكد من صحة و دقة و شمول البيانات المتجمعة ، لذلك تعتبر المستندات وسيلة فعالة من وسائل الرقابة الداخلية و الضبط الداخلي التلقائي.

ب_ أنواع المستندات :

هناك أنواع عديدة من المستندات يتم تقسيمها طبقا لأسس التبويب المختلفة و منها مثلا :

أ/المستندات بحسب طبيعة المنشأ :

_ مستندات طبيعية : و هي تلك المستندات التي تمثل أحداث حقيقية و تنشأ نتيجة لتلك الأحداث بشكل حتمي.

_ مستندات مصطنعة : و هي تلك المستندات التي يتم إعدادها من أجل إثبات قيود محاسبية معينة.

ب/ مستندات داخلية و مستندات خارجية :

الداخلية : هي التي تصدرها مختلف أقسام و مصالح المؤسسة ، حيث يمكن استخدامها لأغراض داخلية ، كما يمكن أن تستخدم من طرف الجهات الخارجية.

الخارجية : هي التي تصدر من الأطراف الخارجية التي تتعامل معها المؤسسة حيث يقوم هؤلاء بإعدادها و تسليم نسخ منها للمؤسسة ، تختلف هذه المستندات حسب طبيعة العملية.

ج/ مستندات بحسب طبيعة محتواها :

_ مستندات ذات محتوى كمي : هي تلك المستندات التي تحتوي على بيانات كمية فقط.

_ مستندات ذات محتوى قيمي : هي تلك المستندات التي تتضمن بيانات مقاسة بوحدة النقد دون إدراج الكميات التي تقابلها.

_ مستندات ذات محتوى كمي و قيمي معا : هذه المستندات هي الأكثر شيوعا لكونها تتضمن بيانات كمية و ما يقابلها من قيم نقدية .

ثانيا_ مرحلة المعالجة :

إن عملية معالجة البيانات المحاسبية تتطلب من المؤسسة الاعتماد على تأمين مادي كافي يضمن تسجيل الأحداث و الوقائع الاقتصادية التي أجرتها المؤسسة ، يتمثل هذا التأمين المادي في وجود مجموعة مستندية كاملة بعد هذا التأمين تعمل المؤسسة من أجل إعداد و عرض المعلومات المحاسبية ، هنا يتم اللجوء إلى تطبيق نظام معين تسجل فيه الأحداث و الوقائع الاقتصادية التي أجرتها المؤسسة ثم ترتب و تحلل و بعد ذلك تعرض ويطلق عليه النظام المحاسبي . و في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه توجد مجموعة من الأنظمة المحاسبية التي تعمل على معالجة البيانات المحاسبية ، و لعل أهم تلك المشهورة و المعمول بها أربعة وهي : النظام الكلاسيكي نظام اليومية ،دفتر الأستاذ ،النظام المركزي و نظام الميزان المربع ([1]) .

مما لا شك فيه أن حجر الزاوية في تطبيق أي نظام محاسبي من خلال السير بتطبيق مراحل الدورة المحاسبية هو عملية التسجيل و إثبات الأحداث الاقتصادية ، و المعاملات المالية في الدفاتر المحاسبية من واقع المستندات المحاسبية ، التي تشكل المصدر الأساسي للبيانات كمدخلات لتكملها عملية التسجيل و التبويب و التلخيص في الدفاتر المحاسبية كعملية تشغيل أو معالجة لتلك البيانات من أجل الحصول على مخرجات النظام (القوائم المالية).

إذ لا يمكن إعداد القوائم و التقارير المالية دون المرور على هذه الدفاتر ، و بذلك تعتبر الدفاتر المحاسبية حلقة وصل بين المستندات و القوائم المالية.

2- تعريف الدفاتر المحاسبية :

تعتبر الدفاتر المحاسبية الأداة التي تسجل فيها كافة الوقائع و العمليات التي أجرتها المؤسسة بهدف التعرف على التغيرات التي طرأت على مواردها و استخداماتها ، إذ لا يمكن إعداد القوائم المالية دون المرور على هذه الدفاتر و بالتالي فهي حلقة وصل بين المستندات و القوائم المالية.

2- أنواع الدفاتر المحاسبية :

يمكن تقسيم دفاتر المحاسبة من الوجهة القانونية إلى : دفاتر إجبارية و دفاتر اختيارية.

أ-الدفاتر الإجبارية :

([1]) محمد بوتين ، **المحاسبة العامة للمؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 ، ص63-78.

في أغلب الدول و منها الجزائر يحدد كل من القانون التجاري و قانون الضرائب أنواع الدفاتر التي يلزم التاجر بمسكها قانونا ، ففي الجزائر ووفقا للمادتين 9 و 10 من القانون التجاري فإن الدفاتر القانونية هي دفتر اليومية و دفتر الجرد.

ب- الدفاتر الاختيارية : هي الدفاتر التي لا يلزم القانون بمسكها لكن درج العرف المحاسبي على استخدامها بهدف تسهيل ممارسة المؤسسة لمختلف أنشطتها ، و التي يمكن تصنيفها إلى صنفين :

_ اليوميات المساعدة

_ دفاتر الأستاذ العامة و المساعدة : و هي مجموع الحسابات المستخدمة خلال الدورة ، فهو يعتبر بمثابة جامع للحسابات المتعلقة بالمؤسسة ، رغم أهميته إلا أنه غير قانوني.

2- دليل الحسابات:

بالإضافة إلى الاعتماد على الدفاتر المحاسبية ، فإنه يعتمد على دليل الحسابات حيث يعتبر المفتاح الرئيسي لأي نظام محاسبي ، و يعرف الدليل المحاسبي على أنه " عملية اختيار و تحديد أسماء الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية التي تتم بالوحدة المحاسبية ، و تجميعها و تبويبها في مجموعات رئيسية و فرعية ثم وضعها في إطار عام و إعطائها رموزا أو أرقاما مميزة لكل منها " ([1]).

و يتم تصنيف البيانات عادة في دليل الحسابات وفقا لأنواع الأحداث الاقتصادية في المؤسسة و عملياتها.

و من أهم الاعتبارات الواجب توفرها في دليل الحسابات ما يلي :

_ يجب أن يشتمل الدليل على سائر الحسابات المطلوبة لكي تعكس بطريقة مناسبة و دقيقة كل مكونات الفئات التي تمثلها مما يحقق السهولة في التعامل مع الحسابات و الاستفادة منها.

_ اختيار الترميز المبسط من أجل حفظ تكاليف التشغيل و تسهيل عملية الحفظ و التفسير ، حيث يجب أن يشير الرمز المعطى لحساب معين إلى الفئة التي ينتمي إليها الحساب.

_ إتاحة إمكانية النمو و الزيادة المتوقعة في عدد الحسابات في المستقبل بحيث لا توجد حاجة إلى تغيير الرموز في المستقبل.

_ إتاحة إمكانية التحول إلى النظام الحاسوبي ، بالإضافة إلى إمكانية تطور النظام الحاسوبي مستقبلا.

ثالثا _ مخرجات النظام المحاسبي:

(1) تيجاني براقي ، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية** ، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير, جامعة سطيف ، 2000، ص124.

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي إنتاج المعلومات و تقديمها إلى المستخدمين داخل الوحدة و خارجها و ذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم و اتخاذ القرارات ، و على ذلك فإن النظام المحاسبي يجب أن يصمم بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على :

ـ ربط الأهداف الأساسية و الفرعية في الوحدة بوسائل و أدوات تحقيقها ، و تتمثل هذه الوسائل و الأدوات في التقارير و القوائم المالية و الموازنات التقديرية و المعايير ، بالإضافة إلى القوائم المرتبطة بالقرارات الخاصة.

ـ عرض و تحليل نتائج فعاليات أنشطة و أقسام الوحدة ، بحيث يتمكن القائمون على إدارة الوحدة من تقييم أداء الأنشطة المختلفة.

بناءا على هذا فإن نظام المعلومات المحاسبي بمكوناته من مستندات ، سجلات ، دفاتر و أجهزة تعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات ، فيبدأ تصميم النظام المحاسبي بتحديد التقارير و القوائم التي يجب على النظام أن يقوم بإعدادها حتى يتمكن المستفيدون من الحصول على المعلومات التي تمكنهم من أداء مهامهم لأن هذه القوائم تعد إحدى أهم مقاطع الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبي و المستخدمين لهذا النظام ، حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يعمل على تحويل البيانات إلى معلومات ، و عملية إعداد القوائم هي توزيع لهذه المعلومات على المستخدمين المتعددين و المتنوعين في الوحدة و خارجها.

ومن هنا نستنتج أن تصميم المدخلات و عمليات المعالجة يتوقف على القوائم و التقارير التي يتوقع أن ينتجها النظام ، لأن إعداد أي تقرير يتطلب وجود المدخلات الضرورية و أساليب المعالجة الملائمة التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات ، و بذلك تعد التقارير و القوائم المالية الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين ، و هذه التقارير و القوائم هي أداة الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبي و المستفيدين المختلفين داخل الوحدة و خارجها ، لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات المحاسبي بجودة القوائم المالية و ملائمتها للمستخدم.

المطلب الثالث : مستخدمي المعلومة المحاسبية

إن المعلومات المحاسبية تسعى إلى تغطية احتياجات أطراف متعددة تقوم بتصنيفها إلى صنفين: الأول و هو مستعملين داخليين و مستعملين خارجيين ، أما الصنف الثاني فهو مستعملين مباشرين و مستعملين غير مباشرين كالآتي:

1-مستعملون داخليون و مستعملون خارجيون :

يرتكز هذا التصنيف على فكرة الموقع الذي يوجد فيه المستعمل ، هل هو داخل المؤسسة أو خارجها. إن المستعملين الداخليين هم الذين يقعون داخل المؤسسة " فهم خلايا إدارة و تسيير المؤسسة ، حيث تستعمل الأداة المحاسبية في الإمداد بالمعلومات حسب توجيهات الإدارة "([1]).

([1]) Djelloul saci , **comptabilitè de l'entreprise et système èconomique** , EXPèrience algèrienne,opu ,1991,p 48 .

أما المستعملون الخارجيون فهم أولئك الأطراف المتعاملين مع المؤسسة ، و قد أشارت إليهم المنظمة الدولية للمعايير المحاسبية (IASC) في : " إن مستعملي القوائم المالية هم المستثمرون الحاليين و المحتملون ، الأجراء ،المقرضون ،الموردون و الدائنون الآخرون ، الزبائن ، الحكومة بمختلف إدارتها و كذلك الجمهور "([1]).

2- المستعملون المباشرين و المستعملون الغير مباشرين([2]):

يرتكز هذا التصنيف على فكرة التفرقة بين المستعملين الذين لديهم مصالح مباشرة في نشاط المؤسسة و المستعملين الذين ليست لديهم مثل هذه المصالح.

إن المستعملين المباشرين هم الذين تربطهم علاقات مباشرة مع المؤسسة ، و أي تغيير في نشاطها يكون لديه تأثير على مستقبل علاقاتهم معها، و يمكن حصرهم في إدارة المؤسسة بالدرجة الأولى ثم يليها بعد ذلك المساهمين ، المستثمرين ، المقرضين ،الممولين ، العملاء و الأجراء.

أما المستعملين الغير مباشرين فهم الذين لا تربطهم علاقات مباشرة مع المؤسسة ، و أي تغيير في نشاط المؤسسة لا يكون له الأثر البالغ على نشاطاتهم ، يمكن حصر هؤلاء المستعملين في النقابات ، الباحثين الجامعيين ، وكالات الإحصاء ، مراكز الأبحاث ، (المستثمرين و الممولين و العملاء و الموردين) المحتملين.

المطلب الرابع : مجالات استعمال المعلومات المحاسبية

تستمد المعلومة قيمتها من تأثيرها على القرارات من جهة ، ومن جهة ثانية فعلا المعلومة يتم الحصول عليها وفق تكلفة معينة ، كذلك إن لم تؤد إلى تحسين القرار أو التأثير عليه فيكون لها تأثير سلبي ، لذا فإن للمعلومات استعمالات تختلف باختلاف الهدف من استعمالها (داخلي أو خارجي).

3-1- الاستعمالات الداخلية للمعلومات المحاسبية :

- المعلومات أداة لدعم مسارات التسيير؛
- المعلومة أداة للاتصال داخل المؤسسة؛
- المعلومة أداة دعم للخبرات الفردية داخل المؤسسة؛
- المعلومة أداة للربط مع المحيط

3-2-الاستعمالات الخارجية للمعلومات المحاسبية :

يمكن التطرق إلى أهم الاستعمالات الخارجية للمعلومات المحاسبية من خلال المستعملين الأساسيين لها كمايلي[3]:

المساهمون :يساعد المساهمون في اتخاذ قرارات متعلقة بشراء الأسهم و بيعها.

([1]) IASC , **cadre de prèparation et de prèsentation des ètas financiers** , london ,1989, paragraphe 09, p 11.

([2]) بدراوي عبد المنعم ، **القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية ، دورها و أهميتها في اتخاذ القرارات** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، جامعة قالمة ، 2010 ، ص47.

([3]) IASC ,OP CIT , P 11.

الأجراء :يهتم ممثلي الأجراء بالمعلومات المحاسبية قصد التعرف على استقرار المؤسسة ، مرد وديتها ، مستويات الأجور ، الامتيازات الممنوحة لهم و فرص العمل المتوفرة.

المقرضون: أهم ما ينتظرونه من المعلومات المحاسبية هو تحديد لإمكانية حصولهم على قروض.

الموردون و الزبائن: توفر المحاسبة لهاتين الفئتين المعلومات اللازمة التي تسمح لهم بالتعرف على استمرارية نشاط المؤسسة التي يتعاملون معها.

الحكومة: تسمح محاسبة المؤسسة بتوفير المعلومات الضرورية لحساب مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي.

إدارة الضرائب: يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الأداة الصحيحة و الفعالة في تحديد الأوعية الضريبية للمؤسسات.

مجالات أخرى لاستعمال المعلومات المحاسبية: على غرار المجالات المذكورة تستعمل المعلومات المحاسبية على مستوى :

العدالة : بحيث تلجأ إليها السلطات القضائية و تستعملها للإثبات عند حدوث الصراعات بين المؤسسة و أحد المتعاملين معها.

المؤسسات الأخرى: خصوصا منها تلك التي هي من نفس قطاع نشاط المؤسسة ، فتستعملها في إجراء دراسات تساعد على تحسين وضعيتها.

مراقبي الحسابات: فهؤلاء يستعملونها في إطار القيام بالمهام الموكلة إليهم و المتمثلة في الإدلاء بآرائهم كاختصاصيين حول مدى صحة و مصداقية القوائم المالية.

الباحثون الاقتصاديون: كما تستعمل المعلومات المحاسبية عادة في دراسة و تحليل مختلف أنشطة المؤسسات المختلفة و الاقتصاد الوطني ككل.

المبحث الثالث : جودة المعلومة المحاسبية و معايير قياسها

تعتبر الجودة من أهم الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة و قياسها يكون وفق قواعد متبعة ، و يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية ، و يجب تقييم فائدة المعلومات المالية على أساس أهداف القوائم المالية التي يرتكز فيها الاهتمام بمساعدة المستفيدين منها في اتخاذ قراراتهم التي تتعلق بالمؤسسة ، و يجب أن يوجه المسيرون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم.

المطلب الأول : مفهوم جودة المعلومة المالية

مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقة السلعة للمواصفات المطلوبة ، كما أن جودة الخدمة تعني ملائمتها للغرض الذي تعد من أجله ، و بذلك فالجودة مسألة نسبية و حدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب الزبون ، و من حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله ، كما أشار آخرون بأن مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال الذي يعاب على هذا المفهوم بأنه محدود الفائدة ، و قد نظر إليها البعض الآخر على أنها شيء غير

ملموس و معنوية ، و لكن يعاب على ذلك أنه مفهوم غامض و غير واقعي ، في حين نظر إليها آخرون على أنها درجة الملائمة للاستخدام ، و يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ، و المعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة.

و لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف و التضليل و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية ، بما يحقق الهدف من استخدامها ([1]).

و هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية و كذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية([2]).

المطلب الثاني : معايير جودة المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات ذا فائدة لمتخذ القرار لابد أن تكون على مستوى من الجودة ، و على الرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات و ذلك لاختلاف وجهات النظر و أهداف منتجي و مستخدمي المعلومة ، إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي :

1-الدقة : تتحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيلها للموقف أو الحدث الذي تصفه ، و تتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم و طبيعة شكلها([3]) .

ويمكن التعبير عن جودة المعلومة المحاسبية بدرجة الدقة التي تتصف بها أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي و الحاضر و المستقبل ، و لا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها و زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

2-المنفعة :

و تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة و سهولة استخدامها و يمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية ([4]):

- المنفعة الشكلية : و تعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
- المنفعة الزمنية : و تعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة ، و من ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية و المكانية للمعلومات.

---

(1) محمد أحمد ابراهيم خليل ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية** ، دراسة تطبيقية نظرية ، مجلة الدراسات و البحوث التجارية ، كلية العلوم التجارية ، جامعة الزقازيق ببنها ، 2007 ، ص 22.

(2) ناصر محمد على المجهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ، 2009 ، ص72.

([3]) نجم عبد الله الحميدي ، **نظم المعلومات الإدارية** ، مدخل معاصر ، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005 ، ص42.

([4]) محمد مؤيد الفضل و عبد الناصر ابراهيم نور ، **المحاسبة الإدارية** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 41.

- المنفعة التقييمية و التصحيحية : و تعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج مستخدمي المعلومات و قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

3- الفاعلية :

يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفاعلية بأنها :"مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة" و من ثم فإن فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات كما أن الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف و هذا يعني أن درجة الفاعلية إنما تقاس بمدى تحقيق الأهداف المحددة و التي وجدت أصلا لتحقق.

4- التنبؤ :

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي و الحاضر في توقع أحداث و نتائج المستقبل ، و أن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط و اتخاذ القرارات ، و من المؤكد أن جودة المعلومات المحاسبية إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية و تخفيض حالة عدم التأكد و ذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ.

5- الكفاءة :

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد ، فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية و البشرية عند القيام بالعمليات و النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف ، مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

6- الوضوح :

بمعنى أن تكون المعلومات واضحة و مفهومة لمستخدميها ، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي لفظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات رياضية غير معروفة و لا يستطيع المستخدم فهمها .([1])

7- الشمولية :

بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة كاملة تغطي كافة جوانب الموضوع ، و اهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها ، أي أن تكون المعلومات التي جمعت من أجل اتخاذ قرار في موضوع معين شاملة لكل جوانبه دون أي نقص للوصول إلى قرارات سليمة .([2])

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية

يمكن توضيح العوامل المؤثرة في جودة المعلومة المحاسبية فيما يلي[1] :

([1]) سليمان مصطفى الدلاهمة ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية و تكنولوجيا المعلومات** ، الوراق للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2008 ، ص33.

(2) محمد الفيومي ، أحمد حسن علي حسن ، **تصميم و تشغيل نظم المعلومات مع التطبيق باستخدام قواعد البيانات** ، دار المعارف للتوزيع ، مصر ، ص 16.

1-العوامل البيئية (بيئة المحاسبة): تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى ، وقد أثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع و الاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر ، و بما أن المحاسبة و غيرها من النظم و الأنشطة الإنسانية هي نتاج بيئتها فإن من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي :

أ-العوامل الاقتصادية :

تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد ، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحضي التقارير المالية بأهمية كبيرة ، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة و لغرض أحكام المراقبة المركزية فمثلا يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية ، حيث يترتب على زيادة معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية ، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس و الإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

ب -العوامل السياسية :

تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية ، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية ، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية و الاقتصادية لكل بلد من البلدان ، التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج و توزيع المعلومات ، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه و تطوير إمكانياتهم و قدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات ، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات و بين ما هو ممكن التحقيق.

و قد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية ، أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات ، و هذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات و الإجراءات المحاسبية.

ج-العوامل الاجتماعية :

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية ، مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية و الوقت ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية جمع و نشر المعلومات المحاسبية ، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل و تعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلا ، و العكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطوير المحاسبي ، التي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية السائدة ،كما يتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي

([1]) ناصر محمد علي المجهلي ، مرجع سابق ، ص 64-70.

بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات المؤسسة الاقتصادية ، و تتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي.

د- العوامل القانونية :

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها بشدة المؤسسات المرتبطة بقوانين المؤسسات و التشريعات القانونية و الضريبية ، فالعوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على مهنة المحاسبة و الرقابة و الإشراف على ممارستها ، و هذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات و كيفية عرضها في التقارير المالية ، وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة للمستخدمين للمعلومات و يعتبر قانون المؤسسات و قانون المحاسبين القانونيين أكبر مؤثر على عملية إعداد و عرض التقارير المالية ، و في المرتبة الثانية تأتي سوق البورصة و النظام الضريبي.

إذن يمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها و تقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

العوامل الثقافية :

أهم العوامل الثقافية نجد المستوى التعليمي ووضع المؤسسات المهنية ، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية و التدقيق بشكل عام ، و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص ، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي من الصعب على الأغلبية فهم و استيعاب محتوى التقارير المالية و استخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة و على العكس في البلدان التي تحضى بمستوى تعليمي أفضل ، أما بالنسبة لوضع المؤسسات المهنية فالدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات و جمعيات مهنية تتولى تطوير و تنظيم الممارسة المحاسبية فيها ، نجد أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في التأثير على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.

2- العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص و الصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار ، و لقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم (2) التي أ صدرها مجلس معايير المحاسبة المالية في 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، و التي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة و الأكثر منفعة لاتخاذ القرار ،ويتم اختيار الطرق المحاسبية و كمية و نوعية المعلومات الواجب تقديمها و عرضها في التقارير المالية.

3-تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي):

يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية ، و ذلك من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة ، و إضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها و التحقق من أن إعداد و عرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة ، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها ، كما أن تقرير مدقق الحسابات له أثر كبير على قرارات الاستثمار فهو يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين و غيرهم ، و إذا نظرنا إلى مضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية ، تتسق

مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا ، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى.

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر ، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات ، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية و الرقابية و المهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة و مفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها ، فترى أن أساس الجودة في التقارير و القوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد و عرض تلك التقارير و القوائم المالية و تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة ، و لذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد و معايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

المطلب الرابع : أبعاد مهمة لتحقيق جودة المعلومة المالية

إن احترام أبعاد معينة في معالجة و إعداد المعلومات المالية عامل أساسي يؤثر بالإيجاب على جودتها ، و هذه الأبعاد هي ([1]) :

التحديد : أي أن تكون المعلومة محددة بدقة .

السرعة : إن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور كبير في تكافؤ الفرص لاستخدامها.

شمولية المعلومة : يجب أن تكون المعلومة مترابطة فيما بينها وشاملة في وصف الأحداث المعبرة عنها.

الملاءمة : ملاءمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.

التوافق في التصوير أوالتمثيل : يجب أن يتطايق شكل المعلومة مع وصفها للحدث .

التأكد : يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة .

المبحث الرابع : تطور آليات نظام المعلومات المحاسبية

إن التطورات العديدة و المستمرة التي تحدث في مجال الأعمال بصورة عامة ، و ما ينتج من بيانات بكميات هائلة ينبغي معالجتها و تهيئتها كمعلومات يمكن أن تحقق الفائدة لمستخدميها ، قد تطلب من المؤسسات أن يكون لديها نظما للمعلومات تختص بكل مجال من المجالات التي تمارس فيها وصولا إلى تحقيق أهدافها العامة ، و لقد أدى استخدام الحاسوب إلى تغيير في طبيعة مقومات النظام المحاسبي و كذلك التأثير في المنهج المحاسبي في ظل التشغيل الإلكتروني ، وقد نجد أن طبيعتها قد تغيرت من شكلها التقليدي المعتاد من مستندات و سجلات إلى شكل آخر يتفق مع طبيعة الحاسب الإلكتروني أو الحاسوب ، كما أن معالجة العمليات تتم بطريقة آلية معقدة و داخل الحاسوب الإلكتروني.

المطلب الأول :الحاسب الآلي و دوره في نظام المعلومات المحاسبي

([1]) ناصر علي المجهلي ، مرجع سابق ، ص71.

نظرا للصفات التي تتميز بها الحاسبات الآلية ، فإن النظم الحديثة للمعلومات ما كان لها أن تتطور بدون استخدام هذه الحاسبات في سرعة تشغيل البيانات و تحويلها إلى معلومات ، بحيث لم يعد هناك في بعض النظم المتطورة فاصل زمني بين العمليات (مدخلات ، معالجة ، مخرجات) هذا فضلا عن الدقة التي تتسم بها المعلومات المتولدة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تتصف الحاسبات الإلكترونية بأنها ذات طاقة تخزينية كبيرة تمكنها من حفظ و تشغيل بيانات و توفير معلومات بالكمية و النوعية التي يطلبها مستخدمو المعلومات.

كما أن انتشار الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات و الدفاتر المحاسبية ، و تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط و البرامج لأداء الأعمال و الرقابة على تنفيذ هذه الخطط وصولا لتحقيق أهداف المؤسسة ، كل ذلك جعل هذه الأداة وسيلة هامة ساعدت المؤسسة في إدارة اختصار الوقت و الجهد و التكاليف ، و أدى انتشار الحاسبات الآلية بشكل كبير إلى اعتماد نظم المعلومات المحاسبية في معظم المؤسسات على تكنولوجيا المعلومات ، لذلك أصبحت عملية إدارة البيانات و تجهيزها لأغراض إعداد التقارير اللازمة و تحقيق مختلف أهداف نظم المعلومات من العمليات المعقدة ، و نظرا لأن المعلومات أصبحت أكثر أهمية و خطورة فإنه يتعين على كل من الإداري و المحاسب أن يكون قادرين على التعامل مع نظام المعلومات المحاسبي المستندة للحاسبات الآلية بكفاءة و فعالية حتى يكون قادرين على تحقيق أهدافها الوظيفية بكفاءة و فعالية ([1]).

و الشكل الموالي يبين الاختلاف في معالجة البيانات المحاسبية بين النظام اليدوي و النظام الالكتروني([2]).

شكل رقم 03 : مقارنة بين النظام اليدوي و النظام الالكتروني في حالة معالجة البيانات المحاسبية

النظام اليدوي :

إعداد المستندات المالية ← تسجيل العمليات في اليومية ← الترحيل إلى دفتر الأستاذ

(الخطوة 1) (الخطوة 2) (الخطوة 3)

إعداد التقارير و القوائم المالية

(الخطوة 4)

النظام الالكتروني : ←

([1]) ناصر نور الدين عبد اللطيف ، **أساسيات المحاسبة المالية** ،كلية التجارة ، الإسكندية ، ص 12.

([2]) س.أموسكوف، ج سيكمن، **نظم المعلومات المحاسبية** ، ترجمة كمال الدين سعيد ، دار المريخ ، الرياض ،2002، ص 311.

إعداد المستندات الأصلية ومن خلال وحدة معالجة البيانات :

(الخطوة 1) – إدخال العمليات في دفعات في ملف العمليات (الخطوة2)

– معالجة ملف العمليات و تحديث الملف الرئيسي لحسابات الأستاذ (الخطوة5)

– إعداد التقارير و القوائم المالية (الخطوة 4)

المصدر : س.أموسكوف، ج سيكمن، نظم المعلومات المحاسبية ، ترجمة كمال الدين سعيد ، دار المريخ ، الرياض ،2002،ص 311

من خلال الشكل يتبين أنه لا يوجد إخلاف في النظامين من حيث المدخلات ، التشغيل و المخرجات حيث أن الاختلاف الوحيد يتمثل في وسيلة تشغيل البيانات ، إلا أن الهدف نفسه و هو احتواء النظام على عنصر قابلية تحويل المعلومة و الذي قسمه E .SUTTER إلى أربع وظائف –مراحل- هي :

_ وظيفة توجيهية تساعد على تحديد و إيجاد المعلومة؛

_ وظيفة الإطلاع و التصنيع؛

_ وظيفة استعمال واستغلال و إدخال للمعلومات؛

_ وظيفة استخراج المعلومات و البيانات.

المطلب الثاني : أسباب دراسة تطبيقات النظم المحاسبية بالحاسوب

هناك العديد من الأسباب لدراسة تطبيقات النظم المحاسبية بالحاسوب من قبل المتخصصين في المحاسبة و الدارسين و المهتمين و هي كالآتي ([1]):

_ الحاجة لإدراك مفهوم الحاسوب بأنه نظام آلي يوفر المعلومات الحيوية ، و خاصة المعلومات المحاسبية و المعلومات المالية و معالجتها ؛

_ تزايد الحاجة إلى المعلومات الفعالة و المهمة خاصة ذات العلاقة بطبيعة المؤسسة و بالتالي تناول المعلومات المحاسبية و المعلومات المالية ؛

_ دراسة النظم الآلية تجعل الدارسين و المهتمين أكثر تفهما للمعالجة المحاسبية التي تنشأ ضمن المؤسسة ؛

_ الموظفون الذين يفضلون تحقيق أهدافهم بكل كفاءة و فاعلية بحاجة إلى دراسة النظم الآلية ؛

_ الدعوة لدراسة النظم الآلية المحاسبية ، و ذلك نتيجة تعقيد النظام في الوقت الحاضر ، و زيادة المنافسة بين المنشآت لتحقيق أفضل كفاءة و فاعلية ؛

_ دراسة النظم الآلية المحاسبية بشكل خاص ضروري لمن لديه رغبة في مهنة التدقيق و المراجعة ؛

_ دراسة النظم الآلية المحاسبية ذات ضرورة ماسة للمتخصصين في تصميم و تحليل النظم المحاسبية الآلية ؛

([1]) حكمة الراوي ، **تطبيقات محاسبية على الحاسوب** ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة 1 ، 2009 ،ص 19.

_ إن النظام الآلي المحاسبي ما هو إلاّ نظام آلي سريع ، دقيق ، بسيط ، و كفء بتأدية الأوامر و تقييم التقارير عند الحاجة ، كما تدعو الرغبة للتعرف عليه و استخدامه و حوزته ؛

_ دراسة النظام المحاسبي الآلي ما هو إلاّ مادة مكملة و مشجعة لنظام المعلومات المحاسبي .

المطلب الثالث : العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية و الحاسب الإلكتروني

تبرز علاقة فلسفة نظام المعلومات المحاسبي بفكرة الحاسب الإلكتروني من خلال النقاط التالية ([1]):

_ تعتمد فكرة بنية الحاسوب على فكرة نظم المعلومات حيث لا تخرج فكرة الحاسوب عن فلسفة النظام المحاسبي؛

_ عناصر فلسفة النظام الرئيسية هي نفسها الأجزاء المكونة لجهاز الحاسوب الرئيسية و هي : مدخلات _ معالجة _ مخرجات ؛

_ فلسفة النظام المحاسبي أوسع و أقدم من فكرة الحاسوب حيث اعتمد على فلسفة النظام .

_ قرب فلسفة النظام من السلوك البشري أعطى للحاسوب التقدم؛

_ الحاسوب أداة تنفيذية و رقابية لفكرة نظام المعلومات المحاسبي؛

_ الحاسوب أداة تخطيطية لفكرة النظام المحاسبي.

_ الترابط أدى إلى التكامل بين فكرة النظام المحاسبي و فكرة الحاسوب ، و فيما يلي تمييز بين كل منهما :

جدول 01: التمييز بين نظام المعلومات المحاسبية و نظام الحاسوب.

نظام المعلومات المحاسبية	نظام الحاسوب

([1]) حكمة الراوي ، مرجع سابق ، ص 20 _ 21 .

_ كلاهما يدور حول البيانات و المعلومات	_ يدور حول البيانات و المعلومات
_ كلاهما يتمثل في العناصر الثلاثة الرئيسية	_ يتمثل في العناصر الثلاثة الرئيسية
_ أسبق في الفكر من الحاسوب	_ يأتي الثاني من حيث التطور
_ التنظير يسبق التطبيق	_ أداة تطبيق فكر نظم المعلومات
_ كلاهما يدور حول فكرة الاتصال	_ كلاهما يدور حول فكرة الاتصال

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإعتماد على المعلومات السابقة .

المطلب الرابع : أثر استخدام الحاسوب على مقومات نظام المعلومات المحاسبي

قبل مناقشة تأثير الحاسوب على نظام المعلومات المحاسبي نحتاج إلى تحديد الفروق فيما بين البيانات (data) و المعلومات (Information) ، فالبيانات هي المادة الخام التي تشتق منها المعلومات فهي تمثل الأشياء و الحقائق المجردة و الأفكار و الآراء و الأحداث و العمليات التي تعبر عن مواقف و أفعال تصف هدفا أو ظاهرة أو واقع معين (ماضيا ، أو حاضرا ، أو مستقبلا) دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة ، فالبيانات لا تضيف أي شيء إلى مستعمليها لتؤثر على سلوكهم ([1]) ، أما المعلومات هي بيانات مشغلة تساعد متخذ القرار على الاختيار فيما بين البدائل و تساعد المدير على رقابة أنشطة مشروعه و هي صورة الأهداف و النتائج من حيث تمثيلها و تأتي بمعرفة لا يملكها المستلم أو لا يستطيع التنبؤ بها ، فالمعلومات تقلل من عدم التأكد و ليس لها قيمة إلاّ إذا كان لديها تأثير مفيد على القرارات و الأعمال([2]).

و من خلال التعريف بكل من البيانات و المعلومات ، فإنه يمكن أن نستخلص العلاقة بين البيانات و المعلومات في الشكل التالي ([3]):

شكل رقم 04: العلاقة بين البيانات و المعلومات

([1]) سليم الحسني ، **مبادئ نظم المعلومات الإدارية** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، 1998 ، ص 38.

([2]) Catherine Leanad et sylvieverbruggle , **organisation et gestion de l'entreprise** , 2eme edition ,editiondunod , paris ,1995 , p 07.

([3]) محمد أحمد حسان ، **نظم المعلومات الإدارية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص20.

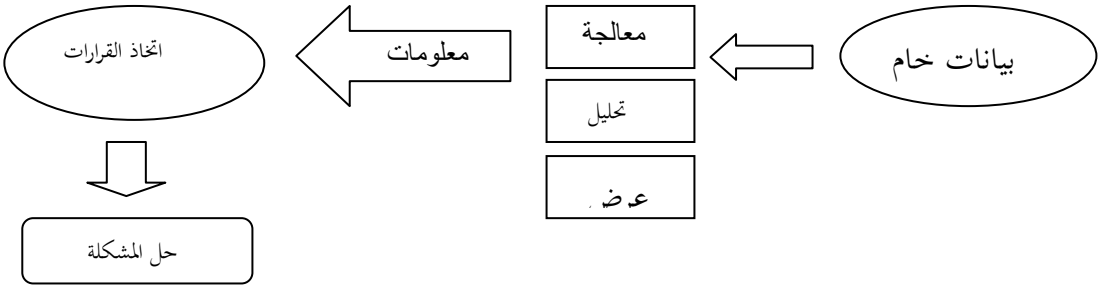

المصدر :محمد أحمد حسان ، نظم المعلومات الإدارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2008ص 20 .

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه يتم تجميع المعلومات الخام و معالجتها و تحليلها و عرضها بطرق ملائمة للحصول على معلومات يمكن استخدامها من طرف متخذي القرارات لحل المشكلات التي يواجهونها ، و يمكن للبيانات أن تكون معلومات إذا ما كانت تخدم متخذ القرارات في شكلها الأولي ، لكن في نفس الوقت قد تكون غير نافعة للمستخدمين الآخرين على شكلها الحالي ، لذا يجب معالجتها من خلال عدة مراحل لتصبح معلومات يمكن بناء قرارات عن طريقها.

_ ولا يقوم الحاسوب بتغيير أهداف أو وظائف نظام المعلومات المحاسبي (و هي التزويد بالمعلومات المناسبة لاحتياجات مستخدمي المعلومات) ، و لكن الحاسوب يقوم بتغيير الأسلوب الذي يستخدمه نظام المعلومات المحاسبي في تشغيل البيانات للحصول على المعلومات مما يؤدي إلى تطوير أساليب نظام المعلومات المحاسبي.

_ أدى وجود الحاسوب في نظام المشروع إلى تطوير الإجراءات التي يتبعها المراجع الخارجي المستقل لتقييم الرقابة الداخلية في المشروع من خلال تطوير خطط و طرق و إجراءات الحفاظ على أصول المشروع و التأكد من صحة التقارير المالية و كفاءة الأداء ([1]).

_ يؤثر الحاسوب بشكل هام على الأسلوب الذي يستخدمه نظام المعلومات المحاسبي في تشغيل البيانات.

حيث يعتمد نظم المعلومات المحاسبية في ظل النظام اليدوي أو التقليدي على مجموعة من المقومات يؤدي كل منها دورا في دورة النشاط المتتابع للنظام (مدخلات _ تشغيل _ مخرجات) حيث يتم تخزين البيانات في ظل نظام المعلومات المحاسبية اليدوي بحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة ، هذا بالإضافة إلى أن الدفاتر و السجلات التي تحوي البيانات المسجلة تمثل أيضا وسائل للتخزين أما في ظل نظام التشغيل الآلي فإن طبيعة الحاسوب تفرض صورة جديدة لتخزين البيانات و الوسائط المستخدمة في ذلك ، و لاستخدام الحاسوب أثر إيجابي على مقومات نظام المعلومات المحاسبي تتمثل في([2]):

_ المرونة في تصميم نظم المعلومات المحاسبية من خلال خزن و استرجاع المعلومات في الوقت المناسب .

_ انخفاض تكلفة العمليات الحسابية التي تقوم بها المنظمة و يزيد من دقة و سرعة هذه العمليات .

([1]) ثناء علي القباني ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ص27 .

([2]) ثناء علي القباني ، نفس المرجع ص 32.

_ الدقة في استخراج المعلومات و النتائج النهائية ، نظرا لاحتواء الحاسوب على وسائل و أساليب للضبط و التحقق تمكن الإدارة من التثبيت من صحة العمليات.

_ سرعة إنجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد ، و تسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية و استخدام عدد من الأفراد في وقت قصير.

و مثلما كان هناك أثر إيجابي لاستخدام الحاسوب إلا أن هناك بعض المشكلات يعاني منها تتمثل في :

_ التقادم التكنولوجي السريع لأجهزة الحاسوب ؛

_ ارتفاع تكاليف أجهزة الحاسوب مما تؤدي الحاجة إلى استثمارات مالية عادية؛

_ تعطل أو تلف الأجهزة يؤدي إلى تلف جسيم في المعلومات التي تحويها؛

_ مشكلات متعلقة بمدى اهتمام مصممي البرامج بتخطيطها بالكفاءة المطلوبة و بأقل وقت ممكن و كتابة البرامج بطريقة يصعب تعديلها.

إن الاعتماد على الحاسوب يساهم بشكل كبير في توفير الدقة في البيانات المالية إضافة إلى السرعة في توفير هذه البيانات في الوقت الملائم و نتيجة لذلك فإن استخدام الحاسوب له المبررات الكافية.

خلاصة الفصل :

تطورت المحاسبة إلى أن أصبحت نظاما للمعلومات ، إذ لم تعد وظيفة المحاسبة محصورة في تسجيل أحداث مالية و تبويبها ، بل أصبحت تشمل قياس الأحداث المالية و تحليلها و تفسيرها ، و أصبحت بذلك علما مستقلا له فروضه و مبادئه و تطورت وظائفها حيث أصبح لها دورا إعلاميا يتمثل في توفير المعلومات الضرورية و الملائمة للجهات المهتمة بهذه المعلومات التي تساعدها على إتخاذ القرارات وفق أسس موضوعية و سليمة .

بما أن مخرجات هذا النظام عبارة عن قوائم مالية فيجب أن يكون إعداد القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها بالاستناد إلى مبدأ الإفصاح الكامل باعتباره أحد المبادئ الأساسية الذي يتطلب أن تصمم و تعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث و الحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة معينة .

مقدمة الفصل :

تزايد إستخدام المعلومات المحاسبية في مختلف المجالات الاقتصادية ، و لهذا بدأت الجهود تنصب حول وضع أسس و قواعد للمحاسبة نتج عنها ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية ، التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف المؤسسات .

و في هذا الإطار قامت الجزائر بإصلاح المخطط الوطني المحاسبي ، و ذلك بإصدار النظام المحاسبي المالي من خلال القانون رقم 7- 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المستمد من معايير المحاسبة الدولية ، معتمدا على مجموعة من المفاهيم و المبادئ المحاسبية . و هدفت الجزائر من تبني هذا النظام إلى جعل القوائم المالية في المؤسسة الجزائرية ذات مصداقية و تمتاز بالشفافية في تقديم الوضعية الحقيقية للمؤسسة .

حيث تعتبر خطوة هامة جعلتها تخرج من الممارسة المحلية إلى مواجهة المشاكل المحاسبية على نطاق عالمي واسع ، و ذلك لتلبية احتياجات المستخدمين لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم ، من خلال الفهم الجيد و الواضح للقوائم المالية.

سنتناول في هذا الفصل أهم التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني فقد خصص إلى عرض كل من الميزانية و جدول حساب النتائج ، و تم التطرق إلى جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة في المبحث الثالث ، و باعتبار ملحق الكشوف المالية أهم قائمة مساعدة على فهم القوائم السالفة الذكر فقد تم التطرق إليه في المبحث الرابع .

المبحث الأول : نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة بعد تبني النظام المحاسبي المالي

قامت الجزائر بإصلاح المخطط الوطني المحاسبي و ذلك بوضع نظام محاسبي مالي يخضع لمعايير المحاسبة الدولية ، و هذا لأجل تطبيق معايير مفهومة في مختلف دول العالم ، قادرة على توفير معلومات نوعية صادقة موجهة لمستعملي القوائم المالية الجزائرية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات . حيث تضمن مجموعة من القواعد و المبادئ المحاسبية.

و سيتم التطرق إلى أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي في المبحث التالي.

المطلب الأول :مفهوم النظام المحاسبي المالي.

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل 2001 ، و ذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC ، وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/7 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 في المادة 03 منه ، و طبقا لهذا القانون فإن المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها ، تقييمها و تسجيلها و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية ، و ممتلكات المؤسسة و نجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية ([1])، هذا من الناحية الاقتصادية أما من الناحية القانونية فإن قانون المحاسبة الجديد عرف النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية على أنه :" مجموعة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية و المحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية و المحاسبية الدولية المتفق عليها "([2]) .

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن :

أ- نظام للمعلومة فهو يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي ؛

ب- كشوف تعكس بصدق المركز المالي؛

ت- معلومات يمكن قياسها عدديا بمعنى تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي ؛

ث- وسيلة لقياس الأداء و نجاعة المؤسسة (من خلال جدول حسابات النتائج) ؛

ج- وسيلة لقياس وضعية الميزانية من خلال جدول التدفقات النقدية ، أي قدرة المؤسسة على توليد النقدية و ما يعادل

([1]) المادة 3 من القانون رقم 07 /11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007 ، المتضمن للنظام المحاسبي المالي.

([2]) كتوش عاشور ، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IFRS/IAS في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، الشلف ، الجزائر ، العدد السادس 2009 ص 291 .

المطلب الثاني :مبادئ النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي مختلف الفروض و المبادئ المحاسبية التي كانت في المخطط المحاسبي الوطني و أضاف إليها بعض الفرضيات يجب التقيد بها عند تحضير القوائم المالية نذكر منها([1]):

محاسبة الالتزامات : و تعني أن كل الوقائع الاقتصادية التي تطرأ و تؤثر على الحالة المالية ، يجب أن تسجل في أوانها سواء تم التسديد أم لا ، أي تتم المعالجة المحاسبية بمجرد حدوث الاتفاق ، و ليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

محاسبة الاستمرارية :و تعني أن القوائم المالية تعد على أساس استمرارية المؤسسة في الاستغلال أي دون أن يكون للمؤسسة نيّة للتوقف في المستقبل.

أما فيما يخص المبادئ المحاسبية التي اعتمدها النظام المحاسبي المالي فتتمثل فيما يلي ([2]) :

- مبدأ استقلالية الدورات : كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات و الأعباء .
- مبدأ الحيطة و الحذر : يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة .
- مبدأ الحفاظ على الطرق المحاسبية : ينبغي المحافظة على استعمال نفس طرق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.
- مبدأ التكلفة التاريخية : تسجل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها أو بتكلفة إنتاجها ، و رغم ذلك فإن النظام المحاسبي المالي قد سمح باستعمال طرق أخرى عند إعادة تقييم بعض العناصر انطلاقا من القيمة العادلة أو القيمة المحققة أو الحالية.
- مبدأ عدم المقاصة : ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول و الخصوم أو بين الإيرادات و الأعباء.
- مبدأ ثبات وحدة النقد.
- مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني : يعتبر هذا المبدأ من مستجدات النظام المالي في الجزائر ، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس حسب المظهر القانوني ، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل الإيجار ضمن عناصر الميزانية.
- مبدأ الأهمية النسبية : تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا أثّر غيابها من القوائم المالية على القرارات المتّخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

([1])Rachida boursali , **les normes comtable du scf.aloulfia talita** , 2010PP, 7-18

([2])نور الدين مزياني ، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي** ، مؤتمر حول التحولات المحاسبية و أثرها على المؤسسة 22_23 نوفمبر ، 2007 ، جامعة عنابة.

- مبدأ الشمولية :يفرض على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار كل الحوادث و العمليات المتعلقة بالدورة المعنية و المحققة طبعا.
- مبدأ الصورة الصادقة :أي إعطاء صورة صادقة و أقرب إلى الواقع للمؤسسة ، من خلال المعلومات المقدمة و حتى تكون المعلومة موثوقة و أكثر دقة يجب احترام القواعد و المبادئ المحاسبية.

و نستخلص من هذه المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي أن فعالية النظام المحاسبي تتوقف على تعظيم المنافع و الاستخدامات المتوخاة من مخرجاته المتمثلة في القوائم المالية ، فالنظام المحاسبي المالي أجرى تغييرات و تحسينات على الطرق المحاسبية التي تعالج البيانات [مدخلات نظام المعلومات المحاسبي] بطريقة جيّدة من أجل هدف أساسي و هو تحسين نوعية الكشوف المالية الناتجة عن تلك البيانات للحصول على معلومات مالية أكثر موثوقية و عرضها في إطار تنظيم جديد.

المطلب الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي لتلبية حاجات المستخدمين للمعلومات المحاسبية و المالية ، وتتمثل أهدافه في([1]):

1. إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة؛
2. جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن ، وبين المؤسسات التي تمارس نفس النشاط ، داخل الوطن وخارجه أي في الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
3. نشر معلومات وافية صحيحة وموثوقة بها و تتمتع بشفافية أكبر تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها و تسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات ، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعلمين؛
4. عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير المحاسبية وتكييفها لما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين و المقرضين، وذلك بالتحديد الدقيق لأهداف القوائم المالية.

و من هنا نستخلص أهم الأهداف التي تهم المؤسسات الجزائرية والتي يهدف إليها النظام المحاسبي :

- السماح للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية بإنتاج معلومات مالية ذات نوعية ، أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.
- إيجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني؛

([1])marouani samir , **le projet du nouveau système comptable algèrien** , anticiper et prèparer le passage , mémoire de magistère ou sience de gestion , l'ècole supèrieure de commerce , alger , 2007 – 2008 p 92.

- أخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية؛
- ضمان قراءة أفضل للمحاسبات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة.

إضافة إلى الأهداف التالية:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة؛
- فرض رقابة على المؤسسات التابعة والفروع للمؤسسة الأم؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عمليات ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به المؤسسات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للمؤسسة الأم؛
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات ، إعادة التقييم ، عناصر الميزانية ، حساب الإهتلاكات ،كيفية معالجة المؤونات ، توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

المطلب الرابع : مستجدات النظام المحاسبي المالي

تتمثل أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في([1]):

المستجدات فيما يخص الميزانية :

❖ حسب النظام المحاسبي المالي التصنيف هو حسب الدوري و غير الدوري ، فالأصول غير الدورية هي العناصر التي يتم تحقيقها أو استهلاكها أو بيعها في أجل يتجاوز 12 شهرا ، بينما الأصول الدورية هي التي يتم تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في 12 شهرا التالية لتاريخ الإقفال؛

و كذلك الخصوم غير الدورية هي التي يتم إطفاؤها في أجل يتجاوز 12 شهرا ، أما الخصوم الدورية فهي التي يتم إطفاؤها خلال 12 شهرا التالية لتاريخ الإقفال؛

❖ تقوم المؤسسة حسب ال SCF بإعداد القوائم المالية بتوزيع أرصدة بعض الحسابات بين الأصول الدورية وغير الدورية ونفس الشيء بالنسبة للخصوم؛

- تتميز البنود حسب الSCF بالديناميكية وتفكيك الغموض والجمود التي كانت عليها سابقا حيث يمكن تكييف العناصر الظاهرة حسب المؤسسة المعنية وحسب حاجتها إلى المعلومات؛

([1]) حواس صلاح ، مرجع سابق ، ص 216- 217.

- قام الSCF بإضافة بعض العناصر المهمة في القوائم المالية مثل الاستثمارات المحصل عليها بغرض إيجاري وحذف بعض العناصر الغير مهمة مثل المصاريف الإعدادية؛
- تقييم الأصول يعتمد على التقديرات وكذلك القيمة العادلة؛
- تظهر في الخزينة العناصر السائلة والشبه سائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدا ، القيم المنقولة للتوظيف)؛
- يظهر في نظام ال SCF الأصول الغير مملوكة للمؤسسة ويخضع لكل إجراءات الأصول الأخرى المملوكة من إهتلاك وغيره أي يسقط مبدأ الملكية القانونية ، وما يهمنا ليس الطابع القانوني للأصل وإنما الوظيفة الاقتصادية له (مثل استثمارات محصل عليها بقرض إيجاري) ، فتعتبر حسب الSCF عملية استثمارية وبالتالي لابد أن تظهر في الأصول الثابتة (غير الدورية) ، و في مقابل ذلك تظهر الالتزامات المتعلقة بالقرض الإيجاري في الديون طويلة أو قصيرة الأجل أي في الخصوم الدورية أو غير الدورية.

المستجدات بالنسبة لحساب النتائج:

تعد قائمة جدول حسابات النتائج حسب الSCF وفق منظورين([1]) :

- المنظور التقليدي حسب الطبيعة مع اختلاف مستويات المعالجة والمنظور حسب الوظيفة ، بمعنى التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية؛
- من حيث الشكل فجدول حساب النتائج هو أكثر تفصيلا مما كان عليه في النظام السابق حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة ، الفائض الإجمالي للاستغلال أو النتيجة قبل الإهتلاك ، يطرح فقط مصاريف المستخدمين و الضرائب والرسوم؛
- احتوى النظام المالي الحالي على قائمتين جديدتين : جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيير الأموال الخاصة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة : على المؤسسة أن تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية قائمة تبين:

_النتيجة الصافية للدورة.

_كل عناصر الأعباء والإيرادات و الأرباح والخسائر المسجلة مباشرة في الأموال الخاصة.

- الأثر المتراكم لتغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء المسجلة طبقا للمعيار المحاسبي الدولي "IAS8" في الأموال الخاصة ،

أما عن قوائم المعلومات التي يجب عرضها في بيان التغيرات في رؤوس الأموال:

- تبيين التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية ، و كذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تم تبنها للإفصاح عنها في البيانات المالية؛

([1]) حواس صلاح ، مرجع سابق ، ص 218.

- تبيين الأخطاء و التغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية التي تتطلب إدراج كافة عناصر الدخل .

إن النظام المحاسبي المالي أملته عدة متغيرات منها ما يتعلق بالتمويلات المالية و الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع مطلع التسعينات و أخرى متعلقة بالمحيط الدولي و العولمة الاقتصادية ، مما يسمح بإعطاء نفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية و التكيّف مع المعطيات الجديدة و تقييم وضعها المالي مقارنة مع المؤسسات الأخرى و إظهار قدرتها التنافسية بوضوح.

و يتضح مما سبق أن النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطور الفكر المحاسبي في الجزائر ، و ذلك للخروج من نطاق الممارسة المحاسبية المحلية إلى مواجهة المشاكل المحاسبية علة نطاق عالمي واسع ،كما تزداد أهمية النظام المحاسبي المالي من خلال تلبية مختلف احتياجات المستخدمين لمساعدتهم على إتخاذ القرارات.

المبحث الثاني : المحتوى الإعلامي للقوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ، و تنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: القوائم المالية الأساسية و أخرى مكملة أو ملحقة . و لقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية ، و هي : الميزانية ، حساب النتائج ، قائمة تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات الأموال الخاصة ، ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة . و سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم القوائم المالية و خصائصها النوعية إضافة إلى عرض القوائم المالية وفق النظام الحاسبي المالي.

المطلب الأول : مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية و خصائصها النوعية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة ، في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية ، و تشمل من خلال النظام المحاسبي المالي للمؤسسات فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية كل دورة محاسبية([1]).

فالمعايير المحاسبية الدولية تبين الإطار العام لتقديم القوائم المالية و ما يتطلب محتوى كل وثيقة ، ومنه فالمحتوى الإعلامي لها يتمثل في المعلومات التي توفرها هذه القوائم من بيانات و أسس قياس ، و تتمثل القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية في : الميزانية ، جدول حساب النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغير الأموال الخاصة ، ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يقدم معلومات تكميلية على الميزانية و جدول حسابات النتائج.

([1]) كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مرجع سابق ، ص 11.

حيث عند إعداد القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة و ذات منفعة ، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة و العائد ، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها . و تتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المالية فيما يلي([1]) :

1.القابلية للفهم :

إن إحدى أهم الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من الطرف الثالث من مستخدمي تلك القوائم ، لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبية ، و إن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

2. الملائمة :

يجب أن تكون المعلومات ملائمة لحاجات صناع القرارات ، و تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين ، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم ، و تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها و بأهميتها النسبية ، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملائمتها ، على سبيل المثال الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المؤسسة يؤثر على المخاطر و الفرص المتاحة للمؤسسة.

3–الموثوقية :

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة و يعتمد عليها ، و تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز ، و كان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها لمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه .

أ– التمثيل الصادق :

حتى تكون المعلومات مفيدة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات و الأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها ، و هكذا على سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات

([1]) يوسف محمود جربوع ، سالم عبد الله حلس ، **المحاسبة الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص76-78.

المالية و الأحداث الأخرى ، التي ينشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف أصول و التزامات و حق الملكية في المؤسسة بتاريخ وضع التقرير.

ب- الجوهر فوق الشكل القانوني :

لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها ، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها و قد قدمت طبقا لجوهرها و حقيقتها الاقتصادية و ليس لمجرد شكلها القانوني ، إن جوهر العمليات المالية و الأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني .

ج- الحياد:

حتى تكون موثوقة فإن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية يجب أن تكون محايدة ، أي خالية من التحيز و لا تعتبر القوائم المالية محايدة إلا إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

د- الحيطة و الحذر :

لا بد من أن يجابه مجهزي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة و الملازمة لكثير من الأحداث و الظروف ، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل و تقدير العمر الإقتصادي للمصنع و المعدات و عدد مطالبات الكفالات التي يمكن أن تحدث ، و يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها و مدى تأثيرها ، و من خلال ممارسة الحيطة و الحذر عند إعداد القوائم المالية . و يقصد بالحيطة و الحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول و الدخل أو تقليل معتمد للأصول و الدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات و المصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة و عليه لن تمتلك خاصية الموثوقية.

هـ- الإكتمال :

حتى تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية موثوق بها يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة ، أي أن حذف المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة و هكذا تصبح غير موثوقة و غير ملائمة.

4-القابلية للمقارنة :

يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء ، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيّموا مراكزها المالية النسبية و الأداء و التغيرات في المركز المالي ، و عليه فإن عملية قياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المؤسسة و عبر الزمن لتلك المؤسسة و على أساس ثابت للمؤسسة المختلفة.

المطلب الثاني : قائمة الميزانية

تعتبر الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية ، و هي عبارة عن بيان يوضح لنا العناصر الجارية و العناصر الجارية (الأصول الجارية و الأصول الغير جارية ، الخصوم الجارية و الغير جارية)([1]).

كما تعد الميزانية بيانا لكافة الأحداث التي يتم تسجيلها في المؤسسة و تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة و التي تفيد متخذي القرارات ، وتضم معطيات السنة المالية الجارية و الأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية كما ينبغي أن تحتوي الميزانية على العناصر التالية([2]):

1.الأصول : عرف النظام المحاسبي المالي الأصول على أنها هي كل المواد التي تخضع إلى رقابة المؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية تنتظر منها المؤسسة مزايا اقتصادية مستقبلية و تصنف الأصول على أساس الزمن إلى :

أ: أصول غير متداولة (غير جارية) و تشمل:

- القيم الثابتة المعنوية مثل (شهرة المحل ،قيم معنوية أخرى)؛
- القيم الثابتة المادية (الأراضي ، المباني، قيم ثابتة أخرى ،القيم الثابتة التجارية)؛
- الأصول المالية و تشمل سندات معاد تقييمها ، سندات مساهمة ثابتة ، مساهمات و حقوق مماثلة ، قروض و أموال مالية غير متداولة ، أصول ضريبية مؤجلة .

ب: أصول متداولة (جارية) :و تشمل المخزونات ، الحسابات الجارية ، الزبائن و مديونون آخرون ([3]).

([1]) محمد بوتين ، **المحاسبية المالية و معايير المحاسبة الدولية** ، دروس و تطبيقات LES PAGES BLEUS.INTERNATIONALES ص 69.

([2]) شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، الجزء 1 ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر 2008 ، ص 77.

([3]) لبوز نوح ، **المخطط المحاسبي المالي الجديد المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة** ، الجزء 1، مؤسسة الفنون المطبعية و المكتبية لولاية بسكرة ، الجزائر ، 2009 ص 40-42.

2.الخصوم (الالتزامات):هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لوحدة معينة ، بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات الأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

أ:الأموال الخاصة (حقوق الملكية) :

هي الحق المتبقي في أصول المؤسسة بعد طرح الخصوم المستحقة وهي الفرق بين الأصول و الخصوم الجارية و غير جارية و تتكون من (رؤوس الأموال قبل عمليات التوزيع ، الخصوم الغير جارية تتضمن الفائدة ، رأس المال المطلوب و رأس المال الغير مطلوب ، الاحتياطات ، فرق إعادة التقدير).

ب:الخصوم الغير متداولة : (قروض و ديون مالية ، التزام ضريبي و خصوم أخرى غير متداولة ، الموردين و الإيرادات المقدمة ، الخصوم المماثلة).

ج:الخصوم المتداولة :ضرائب ، ديون و دائنون آخرون ، حسابات الخزينة (السالبة) و ما يعادلها([1]).

المطلب الثالث : إعداد قائمة الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي

تعمل لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى إحداث نوع من التوافق و التنسيق بين التشريعات و المعايير المحاسبية الدولية و الإجراءات المتعلقة بإعداد و عرض البيانات المالية ، و قد جرت العادة على إعداد الميزانية في شكل يتضمن الجانب الأيمن منه عناصر الأصول الممثلة لموارد المؤسسة ، و يتضمن الجانب الأيسر عناصر الالتزامات و حقوق الملكية و الممثلة لمصادر التمويل و الأصول ، حيث ترتب عناصر الأصول حسب درجة السيولة من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة ، و ترتب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق من الأكثر استحقاق إلى الأقل استحقاق ، و في ما يلي شرح لبعض عناصر الأصول و الخصوم للميزانية كما موضح في الجدول الآتي [2]:

جدول رقم 02 : ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة .....

الأصول	N إجمالي	N إهتلاك

([1]) شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة** ، مرجع سبق ذكره ص 78.

([2]) مصطفى طويل ، **النظام المحاسبي المالي و الجزائري الجديد scf** ، دار الحديث للكتاب للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر 2010 ، ص 78.

_ الأصول المثبتة (غير جارية) :		
فارق الشراء (ou godwill)	207	2807 _ 2907
التثبيتات المعنوية	20(خارج 207)	280 (خارج 2807)
التثبيتات المادية	21/20(خارج 222)	209 (خارج 2907)
التثبيتات الجاري انجازها	23	281 _ 282 _ 291/ 292 _ 293
التثبيتات المالية السندات الموضوعة موضع المعادلة _المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى الديون الدائنة الملحقة		
السندات الأخرى المثبتة	26(خارج 265_269)	
القروض و الأصول الأخرى غير تجارية	273/272/271	
	276/275/274	
مجموع الأصول الغير جارية		
الأصول الجارية :		
المخزونات و المنتوجات قيد إنتاجها	30 إلى 38	
الحسابات الدائنة _ الاستخدامات المالية المتنوعة		
الزبائن	14 خارج 419	39
المدينون الآخرون	419 مدين _ 44/43/24 (خارج 444 إلى 448)	491
الضرائب		
الأصول الأخرى الجارية	447/445/444/489/486/46/45	496 _ 495

الموجودات و ما يماثلها توظيفات و أصول مالية جارية أموال الخزينة	مدين 48 50 (خارج 505/ 519) و غيرها من المدينين 51/ مدين 52 _ 53 _ 54	59
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر : مصطفى طويل ، النظام المحاسبي المالي و الجزائري الجديد SCFدار الحديث للكتاب للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 78.

جدول رقم 03: ميزانية الخصوم للسنة المالية المقفلة .....

الخصوم	N
رؤوس الاموال الخاصة (راس المال الصادر أو حساب المشغل) رأس المال الغير مطلوب العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع (1) رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ، ترحيل من جديد	101 و 108 109 104 و 106 105 107 12 11

حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع (1)	
الخصوم الغير جارية: القروض و الديون المالية الضرائب المؤجلة و المرصد لها الديون الأخرى الغير جارية المعونات و المنتجات المدرجة في الحسابات مسلفا	 16 و 17 134 و 155 269 15 (خارج 131، 132)
مجموع الخصوم الغير جارية (2)	
الخصوم الجارية : الموردون و الحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى	 40 (خارج 409) دائن 444و 445و 447 419 ، 509 ، دائن [42و 43 و44 (خارج 444 إلى 447) 45 و 46 و 48] 519 و غيرها من الديون 51 و 52
مجموع الخصوم الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم	

Source : amar kaddour , ahmed mimeche , cours de comptabilité financier,selon les normes IAS/ IFRS et le SCF , 2007 ENAG , edition alger 2009.

المطلب الرابع : قائمة جدول حساب النتائج

جدول حساب النتائج هو ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح/الكسب و الخسارة ([1]).

سنتعرف عليه أكثر و نوضح كيفية إعداده من خلال هذا المطلب.

أولا : مفهوم جدول حسابات النتائج

هو بيان يوفر لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الإستثمار المربحة ، و ذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج و مكوناتها و الأحداث و العمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة([2]).

و يتكون حساب النتيجة مما يلي :

1.النواتج :

النواتج هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مدخولات الأصول أو انخفاض الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

2.الأعباء:

تعرف الأعباء بأنها انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها الأموال الخاصة باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة.

و تشمل أيضا الخسائر و كذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل : تكلفة البيع ، الأجور ، الاهتلاكات.

و المعلومات المقدمة في حسابات النتائج هي الآتية :

_ تحليل الأعباء حسب طبيعتها يسمح بتحديد مجاميع التسيير الأساسية التالية :

([1]) قرار العدد 19 ، مرجع سابق ، ص24.

([2]) –مصطفى العقاري ، **مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي** ، جامعة سطيف 2004، ص243.

الهامش الإجمالي ، القيمة المضافة ،الفائض الإجمالي للاستغلال.

- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتجات المالية و الأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات و لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية
- المخصصات للإهتلاكات لخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (منتجات و أعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة و في حالة حساب النتيجة المدمجة؛
- حصيلة المؤسسات المشاركة و المؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية؛
- المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة في حساب النتائج أو في الملحق ([1]).

وحسب المعيار المحاسبي"IAS1" فإن المؤسسات التي تصنف الأعباء حسب الوظائف يجب عليها تقديم معلومات إضافية عن طبيعة هذه الأعباء بما فيها مخصصات الاهتلاكات و كذا المصروفات المستخدمين :

- تحليل نواتج النشاطات العادية؛
- بالنسبة لشركات الأسهم ، مبلغ نصيب الأسهم من الأرباح المقترح و النتيجة الصافية للسهم؛
- النواتج و الأعباء المتأتية عن النشاط العادي ، ذات الحجم أو الطبيعة أو التأثير التي يتطلب أخذها بعين من أجل شرح مهارات الوحدة للفترة ، تقدم ضمن تصنيفات نوعية في حساب النتائج (مثل تكلفة إعادة الهيكلة ، النقص الاستثنائي للمخزون، تكاليف ناتجة عن توقف جزئي للنشاط)؛
- النتيجة الاستثنائية التي تنشأ عن النواتج و الأعباء المتعلقة بالأحداث أو التعاقدات التي ترتبط بالنشاط العادي ، و لها صفة استثنائية (مثل ، الكوارث الطبيعية و غير متوقعة) ([1]).

([1]) الجريدة الرسمية ، القرار الذي يحدد التقييم و المحاسبة و محتوى القوائم المالية و عرضها و كذا مدونة و قواعد سير الحسابات ، العدد 19 الموافق ل 2009/03/25 م ، ص 24-25.

- النتيجة تأخذ بعين الاعتبار الأعباء و النواتج التي نشأت خلال نفس الفترة ، حتى و لو ظهرت بين تاريخ الإقفال السنة المالية و تاريخ إعداد القوائم ، كذلك الأحداث التي ظهرت بعد تاريخ الإقفال و التي ترتبط بحالات حدثت في تاريخ الإقفال تتطلب تعديلات لما يكون ذلك سيساهم في تقديم معلومات تسمح بتقدير جيد للأصول أو الخصوم الموجودة في تاريخ الإقفال ([2]).

ثانيا : إعداد جدول حساب النتائج:

هناك طريقتان لإعداد الجدول هما ترتيب الأعباء بحسب طبيعتها و ترتيب الأعباء بحسب الوظيفة ، و بطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة ، إلا أنه يشجع استعمال الطريقة الأولى (حسب الطبيعة) و في حالة اختيار الطريقة الثانية (حسب الوظيفة) ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حول طبيعة الأعباء خاصة فيما يخص الاهتلاكات ، تدهورات و نفقات المستخدمين .

1. جدول حساب النتائج حسب الوظيفة :

يمكن إعداد هذا الجدول عن طريق طرح إجمالي المصروفات مرة واحدة من إجمالي الإيرادات ليظهر صافي الدخل للفترة.

جدول رقم 04 : حساب النتائج حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	N	N -1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			

([1]) دونالد كيسو جيري و يجانت ، **المحاسبة المتوسطة** ، دار المريخ للنشر 1999، ص185.

([2]) المجلس الوطني للمحاسبة (2006) : **مشروع النظام المحاسبي المالي** ، ص40.

أعباء أخرى عملياتية النتيجة الصافية تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع (مصاريف العمليات المخصصة للاهتلاك) منتجات مالية أعباء مالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء الغير عادية المنتجات الغير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية النتيجة الصافية للمجموع المجمد (1) منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع (1)			

المصدر :مصطفى الطويل ، مرجع سابق ، ص 78.

2. جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

نظرا لأن القائمة السابقة لا تظهر المعلومات الكافية التي يرغبها المستثمرين و نقاط الضعف بالنسبة لأنشطة المؤسسة المختلفة ، فإن جدول حساب النتائج حسب الطبيعة يظهر الخطوات المختلفة للوصول إلى صافي الربح (حصة المجمع)النهائية و النموذج الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم 05: جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	n-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال		70 71 72 73	
إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2_ استهلاك السنة المالية			
3_ القيمة المضافة للاستغلال (1_2)			
أعباء المستخدمين . الضرائب و الرسوم و المدفوعات المتشابهة			
4_ الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى			

المخصصات للإهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات 5_ النتيجة العملياتية المنتجات المالية الأعباء المالية 6_ النتيجة المالية 7_ النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية 8_ النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية _ المنتوجات_(يطلب بيانها) العناصر العادية _ الأعباء _ يطلب تعيينها 9_ النتيجة الغير عادية 10_ النتيجة الصافية للسنة المالية حصة المؤسسات الموضوعة موضع المعادلة 11_ النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع			

المصدر : النظام المحاسبي المالي ، الصفحات الزرقاء ، مرجع سابق ، ص 65.

من خلال تطرقنا إلى كل من الميزانية و جدول حساب النتائج ، و من الأهمية البالغة للمعلومات الواردة فيهما يمكن القول أن الميزانية هي المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة.

و تعتبر التقرير الذي يوضح المعلومات الخاصة بقيمة الاستثمارات و مصادرها ، لتستخدم هذه المعلومات من طرف المؤسسة أو الأطراف الخارجية من مستثمرين ، بنوك .....الخ.

وجدول حساب النتائج فيعتبر التقرير الذي يبين نتيجة المؤسسة خلال الدورة المحاسبية.

المبحث الثالث : قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة

تم توضيح كل من الميزانية و جدول حساب النتائج في المبحث الثاني ، و في هذا المبحث سنحاول تكملة ما تبقى من القوائم حيث سنحاول التطرق إلى بعض جوانب كل من قائمة سيولة الخزينة و تغيرات الأموال الخاصة. باعتبارهما الأداة التي من خلالها يتم الحكم على كفاءة الموارد المالية.

المطلب الأول : قائمة تدفقات الخزينة

سنتعرف في هذا المطلب على جدول تدفقات الخزينة من بعض جوانبه : مفهومه ، مكوناته ، طرق عرضه.

أولا : مفهوم جدول تدفقات الخزينة

جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدم الحكم على مة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخداماتها ، و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة ، و يعتبر كجدول قيادة في قمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو و غيرها ([1]).

([1]) يوسف قريشي و الياس بن ساسي ، **التسيير المالي و تطبيقاته** ، الأردن ، دار وائل للنشر 2006،ص204.

وتعرف أيضا أنها قائمة توضح حركة التدفقات النقدية خلال فترة معينة سواء كانت تدفقات نقدية داخلة أو خارجة ([1]).

و الهدف الرئيسي من جدول تدفقات الخزينة هو توفير معلومات لمستعملي القوائم المالية تساعدهم على تقييم الأداء و على توليد السيولة أثناء السنة المالية و تقديم معلومات حول استعمال هذه السيولة ، وقد أجمع واضعي المعايير المحاسبية تسليط الضوء على جدول تدفقات الخزينة في المعيار المحاسبي رقم 05 على النحو التالي : ([2])

- توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمؤسسة (شاملة السيولة و القدرة على السداد) و القدرة في التأثير على مقادير و أوقات التدفقات حتى يمكن التكيف مع الظروف و الفرص ؛
- كما توفر معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول و خصوم و حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة ؛
- تعزز قائمة التدفقات النقدية من القدرة على مقارنة الأداء التشغيلي لمختلف المؤسسات لأنه يستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات و الأحداث ؛
- و تعمل كمؤشر للمبالغ و التوقيتات و عنصر التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية .

ثانيا : مكونات جدول تدفقات الخزينة

يقدم جدول تدفقات الخزينة مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية ([3]):

- السيولة التي تولدها أنشطة الاستغلال (الأنشطة التي تولدها منتجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار و التمويل) ؛
- سيولة الخزينة المرتبطة بالاستثمار أو التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل)؛
- سيولة ناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض حيث يمكننا الربط بين كل من أنشطة الاستغلال و أنشطة الاستثمار و أنشطة التمويل كما يلي :

([1]) أحمد محمد العداسي ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ،ط1 ، الأردن 2011 ، ص 50.

([2]) بدراوي عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص 90.

([3]) قرار العدد19 ، مرجع سابق ، ص23، 24.

تغيرات الخزينة = سيولة الخزينة المرتبطة بالاستغلال + سيولة الخزينة المرتبطة بالاستثمار + سيولة الخزينة المرتبطة بالتمويل ([1]).

و الشكل الآتي يوضح مكونات جدول سيولة الخزينة ([2]):

الشكل رقم 05: مكونات جدول تدفقات الخزينة

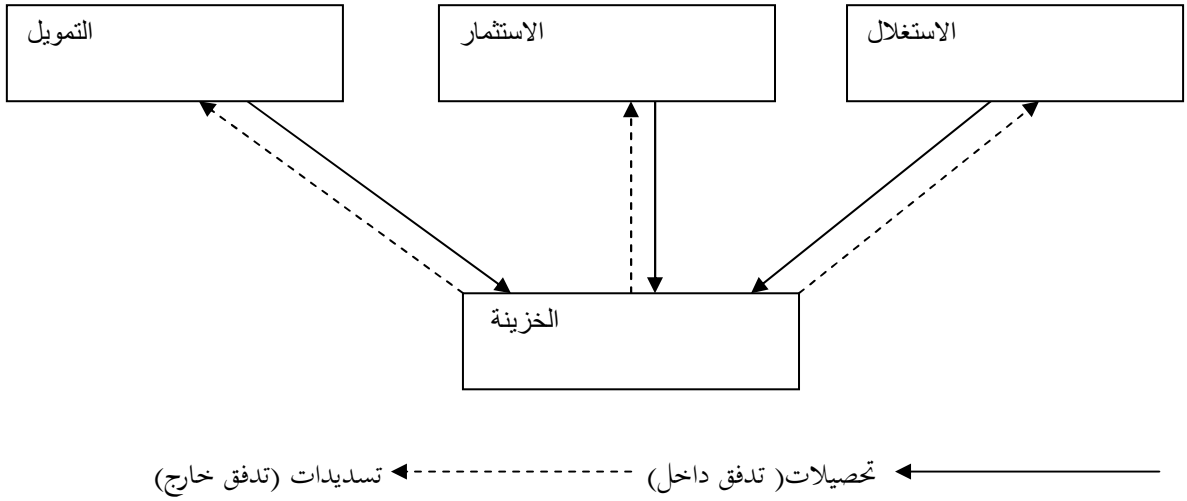

Source :jean barre et jacqueline delahaaye.gestion financiers :manuel et applications .paris dunod.2001p262.

تمثل الأسهم المتقطعة في تدفقات الخزينة الخارجية (التسديدات) مثل نفقات الإستغلال ، حيازة ، استثمار ، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح السهم و غيرها ، التنازل عن الاستثمارات فالخزينة هي مركز جميع التدفقات و تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على درجة السيولة.

المطلب الثاني : عرض قائمة تدفقات الخزينة

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن أنشطة الاستغلال طبقا لما حدده المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي و المالي وفق طريقتين ، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة([3]) :

أولا: جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على توضيح و إبراز ما يلي :

([1]) Christian et mirielle zambotto , **Gestion financiére** , paris 1999 , p 65.
([2]) jean barre et jacqueline delahaaye.**gestion financiers :manuel et applications** .paris dunod.2001p2.

([3]) قرار العدد 19 ، مرجع سابق ، ص 26.

_ تقييم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن ، الموردين ، الضرائب .....) قصد إبراز تدفق مالي صافي ؛

_ تقريب هذا التدفق الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة ؛

و الجدول الآتي يقدم لنا تدفقات الخزينة بالطرقة المباشرة

جدول رقم 06 : جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من.....إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال تحصيلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر العادية (الإستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية و معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية و المعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم حصص الأرباح و غيرها من التوزيعات التي تم القيان بها			

التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ+ ب+ ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر : قرار العدد 19 ، مرجع سابق ، ص 35.

ثانيا : جدول تدفقات الخزينة بالطريقة الغير مباشرة

ترتكز هذه الطريقة على تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان :

_ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات ، تغيرات الزبائن ، المخزونات ، تغيرات الموردين) ؛

_ التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة) ؛

_ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) و هذه التدفقات تقدم كلا على حدى .

و الجدول الآتي يوضح تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير المباشرة :

جدول رقم 07: بيان تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة

البيان	الملاحظة	السنة المالية	السنة المالية

		N	N _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات (تسويات) ل : _ الاهتلاكات و المؤونات _ تغير الضرائب المؤجلة _ تغير المخزونات _ تغير الزبائن و حسابات الحقوق الأخرى _ تغير الموردين و الديون الأخرى _ نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (1)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر : قرار العدد 19 ، مرجع سابق ، ص 36.

المطلب الثالث : قائمة تغير الأموال الخاصة

يمثل هذا الجدول حلقة الربط بين حساب النتائج و الميزانية ، لكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير و مصادره ، و لقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997 ([1])، حيث سنقوم في هذا المطلب للتطرق إلى مفهوم هذه القائمة ، أهميتها و المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في هذه القائمة .

أولا : مفهوم قائمة تغيرات الأموال الخاصة

عرف النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة بأنها : قائمة تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية ([2]).

كما تعتبر قائمة جديدة في النظام المحاسبي المالي و ذلك حسب" IAS1 " الذي ينص على تقديم الأموال الخاصة في جدول الملحقات .

ثانيا : أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج و الميزانية ، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية ، و ما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة ، كما برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة ([3]).

ثالثا : المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة

يمكن تلخيص أهم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها حسب المعيار رقم 01 في مايلي ([4]):

- النتيجة الصافية للدورة؛
- تغيرات الطرق المحاسبية و تصحيحها ؛

([1]) فايز زهدي الشلتوني ، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية** ، رسالة مقدمة بكلية التجارة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين ، 2005 ص 20 .

([2]) **النظام المحاسبي المالي الجديد** ، دار بلقيس للنشر ، دار البيضاء ، الجزائر ،ص112.

([3]) فايز زهدي الشلتوني ، مرجع سابق ، ص 23 .

([4]) قرار العدد 19 ، مرجع سابق ، ص 26 _ 27 .

- الإيرادات و الأعباء أخرى؛
- عمليات الرسملة؛
- توزيع النتيجة و المخصصات المقررة للدورة.

المطلب الرابع : إعداد قائمة التغيرات في الأموال الخاصة

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى كيفية إعداد جدول تغير الأموال الخاصة و أهم البنود الأساسية المكونة له.

1 _ البنود الأساسية التي يتكون منها جدول تغير الأموال الخاصة هي ([1]):

_ رأس مال المؤسسة ؛

_ علاوة الإصدار ؛

_ فارق التقييم ؛

_ فارق إعادة التقييم ؛

_ الاحتياطات و النتيجة .

2 _ نموذج يوضح جدول تغيرات الأموال الخاصة ([2]):

جدول رقم 08: بيان تغير رؤوس الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأس مال المؤسسة	علاوات الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياجات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر (2 _ N)						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات						

([1]) لزعر محمد سامي ، مرجع سابق ، ص 60 .

[2] _ **النظام المحاسبي المالي** ، الصفحات الزرقاء ، مرجع سابق ص 70.

الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة رأس المال						
الرصيد في 31 ديسمبر N _ 1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح و الخسائر غير المدرجة في حسابات النتيجة الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في السنة 31 ديسمبر N						

المصدر : النظام المحاسبي المالي ، الصفحات الزرقاء ، مرجع سابق ص 70 .

و المعاملات الموجودة في هذا الجدول و التي تحدث خلال الفترة و تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة يمكن تلخيصها في الشكل التوضيحي التالي :

الشكل رقم 06: المعاملات التي تحدث خلال الفترة و التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة.

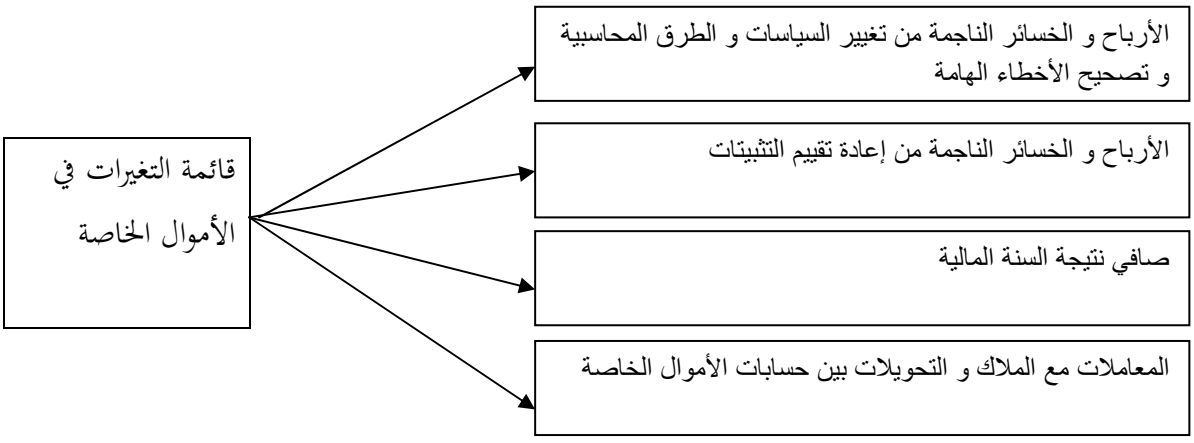

المصدر : طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان نظرة حالية مستقبلية، مرجع سابق ، ص 250 .

يوضح الجدول رقم 06 و الذي لخصناه في الشكل السابق تلك المعاملات التي تحدث في رؤوس الأموال الخاصة خلال الفترة و التي تتمثل في ([1]):

1_ التغييرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء الهامة : تقوم المؤسسات في بعض الأحيان بإجراء تغيير من طريقة محاسبية إلى أخرى مثل تغيير طريقة الإهتلاك أو تصحيح أخطاء في التقديرات المحاسبية ، ووفقا للنظام المحاسبي المالي فإن تغييرات الطرق المحاسبية تخص تغييرات المبادئ ، الأسس ، و الاتفاقيات ، و القواعد و الممارسات الخصوصية التي تطبقها أي مؤسسة لإعداد و تقديم قوائمها المالية ، و لا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم القوائم المالية للمؤسسة المعنية .

2 _ أرباح و خسائر إعادة تقييم التثبيتات : تتمثل في إظهار المعاملات التي تؤثر على أرصدة الأموال الخاصة هي الأرباح أو الخسائر عند إعادة تقييم التثبيتات التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي ، والتي ترحل مباشرة إلى حسابات الأموال الخاصة (تحت العمود الخاص بإعادة التقييم) ، ولا يتم إظهارها في حساب النتائج .

3 _ النتيجة الصافية : بنود المعاملات التي تؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة هي النتيجة الصافية لحسابات النتائج و تكون موجبة إذا كان صافي ربح و سالبة إذا كانت خسارة .

4 _ المعاملات مع الملاك و التحويلات بين حسابات الأموال الخاصة ، و تشمل مايلي :

- ❖ زيادة رأس المال : (من خلال إصدار أسهم جديدة) و قد تكون الزيادة بدون علاوة فتظهر تحت عمود رأس المال و قد تكون الزيادة بعلاوة فتظهر قيمة الزيادة تحت عمود رأس المال أما قيمة العلاوة فتظهر تحت عمود (علاوة إصدار) ؛
- ❖ الحصص المدفوعة : و تظهر بالسالب تحت عمود الاحتياطات و النتائج ؛
- ❖ الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات (في حساب النتائج) .

باعتبار أن هذه القوائم السابقة الذكر قوائم هامة إلا أنها لا تكفي لوحدها لإعطاء صورة واضحة و مفهومة عن الوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية محددة ، و رغم توفرها على معلومات و قيم لأرباح أو خسائر إلا أنها تبقى جامدة و مبهمة و فهمها لا يكتمل إلا بوجود قائمة هامة و ضرورية و هي ملحق الكشوفات المالية الذي يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم

([1]) لزعر محمد سامي ، مرجع سابق ، ص 60 _ 61 .

المالية ، وكذا الطرق المحاسبية النوعية المستعملة لفهم و قراءة القوائم السابقة (الميزانية ، حساب النتائج ، تدفقات الخزينة ، و تغير الأموال الخاصة) ، حيث يقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة ، و نظرا للأهمية البالغة لهذه القائمة سنحاول تسليط الضوء عليها بشكل أوسع في المبحث القادم .

المبحث الرابع : المحتوى الإعلامي لملحق الكشوف المالية كأهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

يشتمل ملحق القوائم المالية على مجموعة من الجداول و المعلومات تتضمن عدة نقاط ، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم و تفسير و توضيح العمليات الواردة في الكشوف المالية و في ما يلي توضيح لبعض جوانب ملحق الكشوف المالية.

المطلب الأول : مفهوم ملحق الكشوف المالية

يعتبر الملحق قائمة مالية تتضمن شرحا كتابيا لقواعد التسجيل و التقييم و الطرق المحاسبية المعتمدة ، و يعطي معلومات إضافية ضرورية لفهم و الإفصاح (مبدأ الإفصاح الشامل) يعطي معلومات عن المؤسسات الحليفة لفروع ، المؤسسة الأم .....الخ.

و كل العمليات الخاصة الضرورية لفهم محتوى القوائم المالية (لأن المعلومات تفصيلية) لأي عنصر أو طريقة اعتمدتها المؤسسة.

_ كل قائمة من القوائم المالية (سواء الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات الأموال الخاصة) تحتوي على عمودا الملاحظات يتضمن إحالات إلى الملحق بإعطاء تحليل عن مبالغ الدورة.

كما تقوم القوائم بعدة طرق لمقارنة الدورة "N" بالدورة "N_1" كل المعلومات التي تعتبرها معبرة تضيفها إلى الملحق لتجعل المعلومات المتضمنة في القوائم المالية أكثر إفصاحا([1]).

-الملحق هو مجموعة من الجداول ، التحاليل و التعليقات التي تعلق على القوائم المالية و يمكن تعريفه بأنه قائمة من المعلومات المتنوعة تستعمل لتسهيل فهم الميزانية و جدول حسابات النتائج أو تكملة المعلومات التي تحتوياها([2]).

و يشتمل الملحق على :

([1]) حواس صلاح ، مرجع سابق ، ص 189 ، 190.

([2]) بدراوي عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص132.

-الجداول الملحقة ، الشرح ما بين الأقواس ، الهوامش ، الإشارات التقاطعية ؛

-حسابات القيمة.

-الملحق وثيقة تلخيص ، يعد جزءا من الكشوف المالية ، و هو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية و حساب النتائج ، و يتمم كلما اقتضت الحاجة إلى معلومات مفيدة لقارئي الحسابات([1]).

و من التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص تعريفا إجرائيا للملحق على أنه :

" توضيح الحالة التي تحتوي على تفسيرات و معلومات رقمية و أسماء هامة لفهم الميزانية وحساب النتائج لأجل تقديم صورة صادقة عن أملاك و الوضعية المالية و نتائج المؤسسة ".

و تعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس المبادئ و حسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تشكل منها الكشوف المالية ([2]).

و يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية :

1- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية ؛

2-مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية و حساب النتائج و جدول سيولة الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة([3])؛

3- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة و الفروع أو المؤسسة الأم و كذلك المعلومات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه المؤسسات أو مسيريها؛

4- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة رقمية وفية.

و هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوبة إظهارهما في الملحق :

-الطابع الملائم للإعلام؛

- أهميته النسبية.

([1]) **النظام المحاسبي المالي الجديد** ، دار بلقيس ، الدار البيضاء الجزائر ص 136.

([2]) مرجع نفسه ، ص136.

([3]) النظام المحاسبي المالي الجديد ، مرجع سبق ذكر ،ص137.

إن الملحق يجب أن لا يشتمل إلا على المعلومات المهمة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة و وضعيتها المالية و نتائجها([1]).

و تخص المعلومات الموجودة في الملحق أربعة أبعاد للمؤسسة و هي اقتصادية ، قانونية ، جبائية ، اجتماعية كما يوضحه الجدول التالي ([2]):

جدول رقم 09 : جدول يوضح أبعاد المعلومات الموجودة في الملحق للمؤسسة

اقتصادية	قانونية	جبائية	اجتماعية
_ طرق التقييم _تطور بعض البنود _طرق حساب الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة _ جرد المحفظة المالية للقيم القابلة للتوظيف	_ مبلغ الالتزامات المالية _ هيكل رأس المال الاجتماعي للمؤسسة _ القروض المضمونة	_ توزيع الضرائب بين النتيجة الجارية و النتيجة الاستثنائية	_ عدد العمال _ مبلغ الأجور الإجمالية المدفوعة _ المبالغ المسددة كامتيازات اجتماعية

Source :Naer eddine sadi, analyse financiére d'enterprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic normes fransaises et internationales l'harmattan , paris 2009 , p 65 .

المطلب الثاني :قواعد إعداد ملحق الكشوف المالية

يشمل الملحق على المعلومات الآتية حول القواعد و الطرق المحاسبية متى كانت هامة :

1- مدى المطابقة أو عدم المطابقة للمعايير وكل مخالفة لهذه المعايير يجب تفسيرها و تبريرها ؛
2- بيان أنماط التقييم المطلقة على مختلف فصول الكشوف المالية و لا سيما :

([1]) الجريدة الرسمية 25 مارس 2009، مرجع سبق ذكره، ص38.

([2]) Naer eddine sadi, analyse financiére d'enterprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic normes fransaises et internationales l'harmattan , paris 2009 , p 65 .

أ_ في مجال تقييم اهتلاكات العناصر العينية و العناصر المعنوية الواردة في الميزانية؛

ب- في مجال تقييم سندات المساهمة المناسبة لاختيارات ما لا يقل عن 20% من رأس المال ؛

ج- في مجال تقييم الأرصدة؛

د- في مجال تقييم و متابعة المخزونات ؛

هـ- في مجال تقييم الأصول و الخصوم في حالة مخالفة طريقة التقييم بالتكلفة التاريخية .

3-الإشارة إلى طرق التقييم المعتمدة أو الاختيارات المتبعة عندما تكون عدة طرق مقبولة في عملية ما؛

4-تفسيرات لعدم إدراج الحسابات في المحاسبة أو عمليات إعادة الترتيب و التعديلات للمعلومات المرقمة الخاصة بالسنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة ؛

5- التأثير في نتيجة التدابير الإعفائية الممارسة من أجل الحصول على تخفيضات جبائية؛

6- تفسيرات حول وضع تغيير الطريقة أو التنظيم موضع التنفيذ ، لتبرير هذه التغيرات المؤثرة في النتائج ورؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الحاضرة و السنوات المالية السابقة ، طريقة الإدراج في المحاسبة؛

7- بيان ما يحتمل وقوعه من أخطاء هامة مصححة خلال السنة المالية، طبيعتها و تأثيرها في حسابات السنة المالية ، و طريقة الإدراج في الحسابات و إعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة و الخاصة بالسنة المالية السابقة (حسب النموذج)([1]).

المطلب الثالث: محتوى ملحق الميزانية و جدول حساب النتائج

القوائم المالية الملخصة لا يكتمل فهمها إلا بوثائق الملحق الموجهة للتفسير و الإثراء بواسطة معلومة تعرض و الملحق تجمع في ثلاثة أنظمة كالتالي :

1- نظام الملحق الخاص بقائمة الميزانية :

- جدول التثبيتات : هذا الجدول يعطي مؤشرات أو معلومات دقيقة و جوهرية حول مبلغ (الشراء والتكلفة) و تكاليف الدورة ، أو البيع ، التلف للشيء ، تحويلات القيم في نهاية دورة التثبيتات لكل صنف ، و الجدول التالي يوضح نموذج يمكن إيراده في الملحق حول تطور التثبيتات و أصول مالية غير جارية :

([1]) الجريدة الرسمية ،25 مارس 2009، مرجع سابق ،ص38.

جدول رقم 10 : تطور التثبيتات و أصول مالية غير الجارية

الفصول و الأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند اقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر : قرار العدد 19 ، مرجع سابق ، ص 41.

أهم المعلومات الموجودة في هذا الجدول :

_ يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل ؛

_ يسمح عمود الملاحظات بيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها و التي تخص : عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات ، طريقة التقييم)؛

أما عمود الزيادات فيجزأ عند الضرورة إلى (إقتناءات ، إسهامات ، إنشاءات) ، و يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى (عمليات بيع ، عمليات انفصال ، عمليات الوضع خارج الخدمة) .

و سنتطرق إلى معايير الإفصاح الخاص بالميزانية ، و نظرا إلى صعوبة الأخذ بجميع المعايير المحاسبية الدولية بعين الاعتبار ارتأينا أن نقدم المحتوى الإعلامي لأهم العناصر التي تهم دراستنا .

ومن الميزانية نقدم الإفصاح الخاص بأهم الكتل حسب المعيار "IAS1" و النظام المحاسبي المالي و المتمثلة في :

التثبيتات المعنوية ، التثبيتات العينية ، ، الأصول و الخصوم الجارية ، المخزونات ...

1: التثبيتات المعنوية :

فحسب المعيار المحاسبي رقم " IAS1 "الخاص بعرض القوائم المالية يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات و الإيضاحات التالية في الملحق ([1]):

- إذا كانت مدة الصلاحية انتهت أو غير مذكورة ، و إذا انتهت مدة الصلاحية أو نسب الإهتلاك المستعملة ؛
- نمط الإهتلاك المطبق للتثبيتات المنتهية الصلاحية ؛
- القيمة المحاسبية الإجمالية و قيمة الإهتلاكات المتراكمة (المجمعة) و خسائر القيمة في بداية الدورة و في نهايتها ؛
- جدول الإهتلاكات المفصل يوضح القيم إلى .....و الميزانية ؛
- مبالغ تكاليف البحث و التطوير المسجلة كأعباء ؛
- التثبيتات المعنوية المأخوذة من المعيار رقم 5 (الموجهة للبيع) .

2: التثبيتات المادية :

حسب المعيار المحاسبي رقم"IAS1" يجب على المؤسسة أن تظهر لكل صنف من الأصول المادية المعلومات الآتية في الملحق :

- منهجية التقييم المستعملة(قيمة التسديد) ؛
- أنماط و مدة الإهتلاكات المستعملة ؛
- القيمة الإجمالية و مجموع الإهتلاكات المتراكمة في بداية ونهاية الدورة ؛
- قيمة المشتريات الجديدة للتثبيتات ، التغيرات على إعادة التقييم ، الاهتلاكات ، خسائر القيمة و جميع الحركات الأخرى ؛
- تقليص القيمة على التثبيتات المادية المقدمة على رهن الديون ؛
- مبلغ الصفقات المتعاقدة لأجل شراء أصول معنوية.

- جدول المستحقات : في هذا الجدول نجد كل المستحقات بتواريخ وجوب تسديديها (قصيرة، متوسطة ، طويلة الأجل) ، هذه التسجيلات تستعمل في التحليل المالي .
- جدول رأس المالي الصافي : هذا الجدول يسمح لنا بمعرفة الأصول و قيم رؤوس أموال المؤسسة .

([1]) حطاب عبد العزيز ، دروس و محاضرات حول النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية IAS –IFRS مقدمة بغرفة التجارة ، قسنطينة ، ص 13، 14.

- جدول الديون : هذا الجدول يقدم لنا كل الديون بتفاصيلها و طبيعتها ، و بتواريخ استحقاق تسديدها (قصيرة ، متوسطة ، طويلة الأجل) و تمكننا هذه المعلومات من إجراء التحليل المالي([1]).
- جدول المخزونات : هذا الجدول يقدم لنا تفاصيل مخزونات السلع و منتوجات الدورة ، أعمال الفترة بمعنى دخول و خروج السلع و كذلك الباقي من السلع في نهاية الدورة ، و حسب المعيار المحاسبي (IAS2) الذي يفرض ظهور المعلومات الآتية في الملحق ([2]):

_ المنهجية المحاسبية المستعملة في تقييم المخزون؛

_ القيمة المحاسبية للمخزون بأكبر الأصناف؛

_ القيمة المحاسبية للمخزون المقيمة بالقيمة الصافية لإعادة التقييم؛

_ مبلغ التسديدات و الاسترجاعات موضحة بأنواعها؛

_ القيمة المحاسبية للمخزون المقدمة كرهن للخصوم؛

_ نوعية المخزونات المصنفة كأعباء (الاستلاكات).

2- نظام الملحق في جدول حساب النتائج :

- جدول استهلاك السلع و المواد :

في هذا الجدول نجد السلع المستهلكة و المواد المستعملة .

- جدول آجال تكاليف (المستحقات) للتسيير :

هذا الجدول يحتوي على كل حسابات تكاليف التسيير التي هي على علاقة مع الإستغلال و خارج الإستغلال .

- جدول المبيعات و الخدمات المقدمة : نجد في هذا الجدول آجال كل المبيعات و الخدمات المقدمة على أرض الوطن للاستغلال .
- جدول المنتجات الأخرى : نأخذ من هذا الجدول المنتجات المختلفة و الخارجة عن الاستغلال بمعنى المنتجات الغير عادية (المستثنية).

3- جدول مختلط لملحق الميزانية و جدول حساب النتائج :

([1]) Bernard Colasse : « la comptabilité générale » : éd déconomia ; Paris P 68

([2]) حطاب عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص15.

- جدول الإهتلاكات : هذا الجدول يقدم الإهتلاكات الداخلية خلال السنة ، و الإسترجاع على قيمة التثبيتات الخارجة و القيمة الصافية للتثبيتات في نهاية الدورة لكل صنف .

و في مايلي توضيح لذلك :

جدول رقم 11: بيان خاص بطريقة الإهتلاك

الفصول و الأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر خارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة
Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

المصدر : قرار العدد 19 ص ، 42 .

يفسر هذا الجدول طرق الإهتلاك حيث يبين لنا عمود الملاحظات طريقة الإحالة ، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق ، و التي تخص عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الإهتلاك المستعملة و تعديل نسب الإهتلاك .

- جدول المؤونات :هذا الجدول يقدم قيم المؤونات الداخلية المتوقعة خلال الدورة ، المؤونات المستعملة ، أو الملغاة ، و بالتالي قيمة المؤونات في نهاية الدورة المصنفة حسب درجة وجوب استحقاقها. كما يقدم أيضا نتيجة (زيادة القيمة) الناتجة عن بيع التثبيتات .

و هذا نموذج لجدول الملحق الخاص بالمؤونات :

جدول رقم 12: ملحق جدول المؤونات

الفصول و الأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة

		المالية			المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات و الواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات و الواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب					

الصدر : قرار العدد 19 ، رجع سابق ، ص 43.

إذن يمكن القول بأن الملحق يعطي معلومات تكميلية للميزانية و جدول حساب النتائج تسمح لكل قارئ الحسابات بفهم جيد لعلاقات الثقة بين المؤسسة و محيطها.

المطلب الرابع : المحتوى الإعلامي لملحق الكشوف المالية

يشتمل الملحق على مكملات الإعلام الآتية المتعلقة بالنتيجة و حساب النتائج و جدول تدفقات الخزينة و جدول تغير الأموال:

1- بيان الأصل المثبت مبينا بالنسبة إلى كل بيان : المخزونات و المدخولات و التحولات من فصل إلى فصل؛

2-بيان الإهتلاكات و خسائر القيمة مع تبيان أنماط الحساب المستعملة و المخصصات و الإستئناف التي تمت خلال السنة المالية؛

3-ذكر ما يتعلق بالالتزامات المتخذة في مجال القرض الإيجاري : طبيعة الممتلكات المعالجة المحاسبية ، الاستحقاق و المبالغ؛

4-توضيحات حول طبيعة الديون الخاصة غير محددة المدى و مبلغها و معالجتها المحاسبية ؛

5-بيان المؤونات مع ذكر الطبيعة البحتة لكل مؤونة و تطورها؛

6-في حالة احتساب القيم المعاد تقييمها :

أ-التغير خلال السنة المالية و تقسيم الفارق الناتج عن إعادة التقييم؛

ب-الإشارة إلى حصة رأس المال المناسبة لإلحاق فارق التقييم في الحساب؛

ج-ذكر المعلومات من حيث التكاليف التاريخية بالنسبة إلى التثبيتات المعاد تقييمها و ذلك بإبراز مكملات القيمة و الاحتكارات الإضافية ذات الصلة بها.

7-مبلغ الفوائد و المصاريف الملحقة المندرجة عند الاقتضاء في تكلفة إنتاج .....و المخزونات من السلع التي صنعتها المؤسسة.

8-بيان آجال استحقاقها عن عام واحد و التي يتراوح أجل استحقاقها بين عام واحد و خمسة أعوام و التي يفوق خمسة سنوات ([1]).

9- طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات ، و طريقة معالجة تغيرات القيمة السوقية بالنسبة إلى التوظيفات المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.

10-القيام فيما يخص كل فصل من فصول العناصر القابلة للاستهلاك من الأصول المتداولة (مخزونات ، سندات التوظيف، أدوات مالية مشتقة) ببيان الفرق عندما يكون هذا الفرق ذات مبلغ هام بين :

أ- تقيمها حسب الطريقة المتبعة في جهة؛

ب- تقييمها على أساس سعرها الأخير في السوق المعروف عند إقفال الحسابات من جهة أخرى .

([1]) الجريدة الرسمية ، المرجع السابق ، ص39.

11- تقييم توضيحات تخص طبيعة خسائر القيمة و مبلغها و تطوراتها أو الإهتلاكات و المعالجة المحاسبية بما يأتي:

أ- الأموال التجارية ؛

ب-فوارق التحويل إلى العملة الوطنية للعناصر الرقمية بالعملات الأجنبية؛

ج- المنتوجات المطلوب تحصيلها و الأعباء المطلوب دفعها بمقتضى السنة المالية ؛

هـ- المنتوجات و الأعباء القابلة للإنتساب إلى سنة مالية أخرى (الأعباء و المنتوجات المثبتة مسبقا)؛

د- العناصر الغير العادية ؛

و- الديون و الحسابات الدائنة و الضرائب المؤجلة؛

ي- حصص النتيجة عن عمليات تمت بصورة مشتركة.

12- تقسيم رقم الأعمال.

أ- حسب فئات الأنشطة؛

ب- حسب الأسواق الجغرافية.

13- طبيعة و موضوع كل احتياط من الاحتياطات الواردة في رؤوس الأموال؛

14 وصف المنتوجات و الأعباء الناتجة عن النشاط العادي و التي تتطلب بفعل أهميتها أو طبيعتها ، القيام بإبرازها لشرح نجاعة الكيان بالنسبة إلى الفترات مثل ([1]):

أ-تكلفة إعادة الهيكل ؛

ب-خسارة القيمة الاستثنائية للمخزونات؛

ج- التخلي جزئيا عن النشاط؛

هـ-التنازل عن التثبيتات؛

د-تسوية النزاعات .

([1]) النظام المحاسبي المالي الجديد ، مرجع سبق ذكره ص142.

خلاصة الفصل :

يمكن القول أن القوائم المالية عبارة عن وسيلة للإفصاح أو الإبلاغ الذي يعتبر من المبادئ الأساسية التي أشارت إليها المعايير المحاسبية الدولية ، وهو عبارة عن تطوير الأسس و القواعد المعتمدة في مهنة المحاسبة و تتضمن كذلك شفافية المعلومات المحاسبية بإطلاع الجميع عليها ، وهنا نشير إلى أن الإفصاح لا يشمل كافة المعلومات ، و إنما الجزء الذي لا يتعارض مع خصوصية المؤسسة.

و تتجسد الأفاق التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية في تجديد العلاقة مع المؤسسات من خلال الإفصاح المحاسبي الجيد ، فهي تجعل المعلومات المقدمة من قبل المؤسسات قابلة للقراءة ، مما يسمح منح الثقة و المصداقية للقوائم المالية.

و تتمثل هذه القوائم المالية في الميزانية التي تعتبر تصوير أو ترجمة للوضع المالي في المؤسسة في لحظة زمنية محددة، جدول حساب النتائج الذي يوفر المعلومات عن أداء المؤسسة و تصنف فيه الإيرادات و الأعباء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة ، أما جدول تدفقات لخزينة فيحوصل المدفوعات و المتحصلات بطريقة مباشرة و طريقة غير مباشرة سواء انطلاقا من صافي الربح أو من المتحصلات و المدفوعات النقدية ، و كل الحركات التي تحدث في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة تحلل في جدول تغيرات الأموال الخاصة ، وكل هذه القوائم لا تعطي معلومات واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة إلا في وجود الملحق الذي يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية و كذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم و قراءة و تفسير القوائم المالية.

مقدمة الفصل :

نتيجة لأهمية موضوع البحث و اتساعه ، و بعد الانتهاء من الجانب النظري له ، لابد من ربط هذا الأخير بالجانب التطبيقي من خلال تسليط الضوء على واقع إحدى المؤسسات الجزائرية ، التي عرفت عدة تغيرات أهمها تطبيق النظام المحاسبي المالي مساهمة في تحسين جودة القوائم المالية و الوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجب نشرها فيها .

و عليه و من أجل رفع مستوى الثقة و الشفافية في القوائم المالية ، بحثت هذه الدراسة مدى الالتزام بمجموعة القواعد و المعايير التي تعزز الشفافية و الإفصاح الملائم بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية و المالية و رفع مستوى جودة القوائم المالية المنشورة و الإيضاحات المرفقة بها وإعدادها على أسس و معايير المحاسبة لدعم المصداقية و الثقة في المعلومات و التقارير المالية التي تصبح ذات جودة عالية و تفي باحتياجات المستعملين لها .

المبحث الأول : نظام المعلومات المحاسبي في مطاحن مرمورة " وحدة بوشقوف "

بعد التطرق في الجزء النظري إلى كل من نظام المعلومات المحاسبية و المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ، تم إسقاط أهم الجوانب النظرية للموضوع على أرض الواقع ، و ذلك من خلال الدراسة التطبيقية التي تم القيام بها في إحدى المؤسسات الجزائرية " مطاحن مرمورة " ببوشقوف (قالمة).

المطلب الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن مرمورة " وحدة بوشقوف "

أولا :لمحة تاريخية :

مجمع السميد قسنطينة :

انبثق رياض قسنطينة سنة 1982 في بادئ الأمر عن مؤسسة سمباك التي تحولت بعدها الى مؤسسة بالأسهم و تهيكلت سنة 1989 ، بعد هذه العملية تحول المجمع إلى مجمع صناعي كبير يضم 11 مؤسسة فرعية مهمتها تحويل الحبوب ، الإنتاج و تسويق السميد ، و العجائن الغذائية ، الكسكس و النخالة ، حيث من بين المؤسسات التابعة لها مطاحن مرمورة بقالمة و التي اخترناها لإجراء دراستنا التطبيقية.

مطاحن مرمورة _ قالمة_ :

في إطار إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية سمباك ، أجرى مجمع السميد بقسنطينة تقسيما لوحداته في سنة 1997 ، و نتج عن هذا التقسيم نشأة فرع لمطاحن مرمورة بقالمة في 24 ديسمبر 1997 و التي تضم وحدتين للإنتاج هما :

_ مطاحن بوشقوف و التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 850 قنطار في اليوم .

_ مطاحن هيليوبوليس و التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 650 قنطار في اليوم .

لمحة جغرافية : تقع وحدة مطاحن مرمورة بوشقوف على حافة وادي سيبوس بلدية بوشقوف _ دائرة بوشقوف _ ولاية قالمة.

_ لمحة قانونية : مطاحن مرمورة هي مؤسسة عمومية اقتصادية جزائرية تم اكتتاب جزء من أسهمها فتحولت إلى مؤسسة ذات أسهم ، حيث يبلغ رأسمالها الاجتماعي 135000000 دينار جزائري .

_ لمحة عن نشاط الوحدة : نشاط الوحدة يقتصر على تصنيع و تسويق السميد العادي و الممتاز ، و ذلك باستخدام المادة الأولية الوحيدة و هي القمح الصلب ، بالإضافة إلى تكعيب النخالة و التي تعتبر كفضلات مباعة ، أما مجال نشاطها هو وطني.

_ الأطراف المتعاملة مع المؤسسة :

أ/ الموردون : تعتبر التعاونية الفلاحية للحبوب الجافة بقالمة هي المورد الأساسي للمادة الأولية و هي القمح الصلب ، أما فيما يخص الموردون الآخرون فهم : المؤسسة الخاصة لمواد التغليف بعنابة ، الموردون المختصون في بيع قطع تصليح الأجهزة و الآلات المتعلقة بالوحدات الإنتاجية ، و الموردون المختصون في الأدوات و الأثاث داخل مكاتب الوحدة .

ب/ الزبائن : تجار الجملة ، تجار التجزئة ، المستهلكين ، مركز البيع موجود بقالمة.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

تضم وحدة مرمورة الأقسام التالية :

أ- مديرية الوحدة : و تشمل ما يلي :

- المدير : يعتبر أعلى رتبة في المؤسسة ، حيث يقوم بمتابعة سير عمل المؤسسة يوميا ، و كذا وضع القرارات و مراقبة جميع العمليات و إصدار الاوامر بالإضافة إلى المصادقة على الوثائق التي تحول إليه بعد دراستها و مراجعتها .
- الأمانة العامة : هي الرابطة بين العملاء و المدير ، و تقوم بإيصال كل الوثائق التي تحتاجها إلى توقيعه و تحرص على الاجتماعات الإدارية و تستقبل الاتصالات.

ب- مصلحة المستخدمين : وتهتم بشؤون الموارد البشرية ، كما تشرف على قسم التكوين و تقوم بمتابعة المتربصين و العمال .

ج- مصلحة الوقاية و الأمن : هدفها الحفاظ على موجودات المؤسسة من الضياع ، و البناية كاملة.

د- مصلحة التجارة : تلعب هذه المصلحة دورا رئيسيا في تمويل المؤسسة بالقمح الصلب الضروري لعملية الإنتاج ، إذ تتلقى ملفات مختلف المصالح

هـ- مصلحة الإدارة و المالية : تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح حيث تقوم بمختلف العمليات المحاسبية و المالية و مراجعتها ، كما تقوم بإعداد القوائم المالية للمؤسسة و هي تنقسم إلى فرعين :

- فرع المحاسبة العامة : يقوم بتسجيل جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة يوميا و المتعلقة بالمشتريات و المخزونات و المبيعات .
- فرع الخزينة و المالية : تعالج هذه المصلحة العمليات من خلال التسجيل في 14 يومية

و- مصلحة النقل : تتكفل هذه المصلحة بتمويل المؤسسة الإنتاجية بالمادة الأولية و ايصال السميد إلى مراكز البيع .

ز- مصلحة الإنتاج :تقوم بالإشراف على عملية الإنتاج ابتداءا من دخول المادة الاولية إلى ورشات الإنتاج إلى ان تصل إلى المرحلة النهائية و تصبح منتوجا تاما .

ح- مصلحة الصيانة : فهي تعني مسؤولية كل مصنع أو قسم إنتاج عن أعمال الصيانة الخاصة به.
ط- مصلحة المشتريات و المخزونات : و يشرف عليها كل من رئيس المصلحة و رئيس فرع المشتريات و فرع المخزونات .

المطلب الثالث :مكونات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة

تقوم مصلحة المحاسبة و المالية بإعداد القوائم المالية للمؤسسة ، التي تلزم على المحاسب أن يكون ملما بجميع المبادئ و السياسات المحاسبية ، حيث أن القوائم المالية هي الناتج الأخير لنظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة الذي يتكون من العمليات الخارجية اليومية العادية ، التي تقوم بها المؤسسة مع فروع أخرى و خاصة مع المؤسسة الأم . إضافة إلى البيانات العادية التي تجمعها المؤسسة بصورة روتينية من عملياتها الداخلية.

و تقوم المؤسسة بتجميع هذه البيانات في المستندات التي تعتبر المصدر الأساسي للبيانات كمدخلات للنظام المحاسبي للمؤسسة ، تليها عملية التسجيل و التبويب و التلخيص في الدفاتر المحاسبية كعملية تشغيل أو معالجة لتلك البيانات ، من أجل الحصول على مخرجات النظام (القوائم المالية) .حيث أن المؤسسة لا يمكنها الوصول إلى هذه المخرجات دون المرور على هذه الدفاتر و تعتبرها حلقة الوصل بين المستندات و القوائم ، وتقوم المؤسسة بالمعالجة الآلية لتلك البيانات اعتمادا على مجموعة من الأنظمة المحاسبية و هي : نظام اليومية و دفتر الأستاذ .حيث تسجل المؤسسة في دفتر اليومية الحركات التي تتم على أصولها ، خصومها ، أموالها الخاصة ، أعبائها و نواتج الوحدة و ذلك بتجميع مجاميع العمليات المسجلة على الأقل مرة في كل شهر . فبعد عملية التسجيل للمعلومات الخاصة بكل دفتر يتم ترصيد هذه العمليات من خلال نظام للمعلومات يدعى (big finance) ،و هو برنامج يعالج جميع المعلومات المحاسبية،حيث لا يسمح بوقوع أي خطأ في إعداد القوائم المالية ثم تقوم المؤسسة بتلخيص و تبويب البيانات من خلال ترحيلها إلى دفتر الأستاذ ، و يشترك في عملية الإعداد كل من مصلحتي المحاسبة و الخزينة اعتمادا على نظام مركزي يقوم على تسجيل العمليات اليومية التي حدثت في المؤسسة في دفاتر منفصلة بطريقة يدوية و هي كالأتي :

- الدفتر الأول خاص بالاستثمارات
- الدفتر الثاني خاص بحركة المخزون
- الدفتر الثالث خاص بالمشتريات
- الدفتر الرابع خاص بالمبيعات
- الدفتر الخامس خاص بصندوق التحصيل (المقبوضات)
- الدفتر السادس خاص بصندوق التسديد (المدفوعات)
- الدفتر السابع خاص ببنك الاستغلال
- الدفتر الثامن خاص ببنك التحصيل

- الدفتر التاسع لا يوجد
- الدفتر العاشر لا يوجد
- الدفتر الحادي عشر لا يوجد
- الدفتر الثاني عشر خاص بالعمليات المختلفة
- الدفتر الثالث عشر خاص بالتحويلات
- الدفتر الرابع عشر خاص بالأجور

فمثلا عن طريقة عمل بعض الأنظمة الفرعية في المؤسسة :

1. نظام معالجة الطلبيات : ينتج الفواتير و المعطيات الضروري لتحرير المبيعات و مراقبة المخزون.
2. نظام مراقبة المخزونات : يعالج المعطيات التي تعكس فواتير المواد المخزنة ، و كذا يسجل التغيرات في مستوى المخزون و يساعد المؤسسة في تقليل كلفة التخزين .
3. نظام حساب الزبائن و الموردين : حيث يقوم بمعالجة المعلومات الناتجة عن عمليات البيع و الشراء .و كذا فواتير دقيقة و في الوقت المناسب الأمر الذي يسمح بفحص صحيح لأساب الموردين في موعد الاستحقاق.
4. نظام الأجور : يستقبل يوميا معلومات كبيرة من أعداد العمال و ساعات عملهم و تحويل ذلك إلى أرقام مالية تفيد الإدارة من تسديد الأموال اللازمة للوفاء بحقوق العاملين .

وبعد عملية المعالجة تتحصل المؤسسة على المخرجات المتمثلة في :

- جدول حساب النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- الملاحق و التي بدأت المؤسسة في التطبيق الفعلي لها في سنة 2011.

و بعد إعداد القوائم المالية يقوم رئيس مصلحة المحاسبة و المالية بمراجعتها لمعرفة الأخطاء وإن لم توجد يقوم بإرسالها إلى المدقق الخارجي إلى ولاية وهران الذي يقوم بدوره من التأكد من صحتها ثم يقوم بإعداد تقريره المالي.

إذن يمكننا القول بأن نظام المعلومات المحاسبي هو نظام متكامل يقوم بتسجيل ، تصنيف ، تبويب ، البيانات للحصول على معلومات مالية متمثلة في القوائم المالية.

المطلب الرابع : إجراءات تبني المؤسسة للنظام المحاسبي المالي

أثناء إجراء المقابلة المباشرة مع رئيس مصلحة المحاسبة و المالية لمطاحن مرمورة " وحدة بوشقوف"، يتضح أن تبني المؤسسة للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية ، كان لمواكبة المستجدات على الساحة الدولية . الأمر الذي يسمح لها بتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية ووضوح.

حيث بدأت المؤسسة في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي في 2010/01/01 و اعتمدت في ذلك على مجموعة من الوثائق الوزارية كالجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009 و المذكرة المنهجية للتطبيق الأول للنظام المالي التي صدرت من طرف المجلس الوطني للمحاسبة . و حسب مصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة فإنها قامت بالعديد من الإجراءات قبل تبني النظام تمثلت في :

- قامت المؤسسة بتأهيل أنظمتها المرتبطة بالنظام المالي و خاصة نظام المعلومات المحاسبي التي تتمثل مخرجاته في القوائم المالية؛
- القيام بدورات تدريبية و تكوينية للإطارات العاملة بمصلحة المحاسبة و المالية في المعاهد العليا للمحاسبة في الجزائر و المعاهد الخاصة في بعض الولايات الأخرى بهدف التطبيق الجيد للنظام و معرفة المبادئ و الأسس التي يقوم عليها لتحقيق الأهداف المرجوة منه و خاصة فيما يخص الارتقاء بنظام المعلومات المحاسبي و جعل مخرجات هذا الأخير (القوائم المالية) تتصف بالمصداقية و الوضوح؛
- تخصيص الموارد المالية المناسبة لتغطية تكاليف تطبيق النظام المالي في المؤسسة حيث قامت باقتناء برمجيات كنظام المحاسبة الالكتروني و تكاليف تحديد الأنظمة الفرعية (نظام المشتريات ، نظام التخزين ...) إضافة إلى تكاليف التدريب و التكوين؛
- اعتمدت المؤسسة على تطوير نظام المعلومات ليسمح بانتقال المعلومات بسرعة و تخزينها بكيفية تمكن طالبيها من الحصول عليها في الوقت المناسب؛

ومما سبق نخلص إلى أن المؤسسة هدفت من خلال تطبيقها للنظام المحاسبي المالي إلى تطوير نظام المعلومات المحاسبية ، بصفته المسؤول عن إنتاج القوائم المالية التي يجب أن تتصف بالوضوح و المصداقية ، حيث أصبحت المؤسسة تعدها وفقا للمبادئ و السياسات المحاسبية التي جاء بها النظام المالي.

المبحث الثاني : القوائم المالية في المؤسسة

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية لإيصال المعلومات المالية لمختلف الأطراف المستفيدة منها ، لذا يجب أن تتصف بالشفافية و المصداقية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة منها .

المطلب الأول : الميزانية

أشارت مصلحة المحاسبة و المالية لمطاحن مرمورة أن مجمل التغيرات التي وردت على ميزانيتها بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

- تقوم مطاحن مرمورة " فرع بوشقوف " بإعداد القوائم المالية على أساس توزيع أرصدة بعض حساباتها بين الأصول الجارية و الأصول الثابتة ، فأصول المؤسسة الجارية لسنة 2011 تتمثل في المخزونات بقيمة 433649,31 ، الزبائن بقيمة 2079647,30 و الدائنون الآخرون ب 2117000,00 ....و من بين أصولها الثابتة نذكر : التثبيتات المعنوية التي تقدر ب 122107905,44 و النشاطات المالية الغير جارية 9404,09 ....الخ

و كذلك توزع الأرصدة بين الخصوم الجارية المتمثلة في الديون الأخرى بقيمة 2446174,20 و الضرائب المقدرة ب 579770,00 و الخصوم غير الجارية كالضرائب المؤجلة على الخصوم بمبلغ 2194534,71.

- أصبحت المؤسسة تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة واحدة في السنة بالكمية ، و إحصاء للوثائق الثبوتية .
- الجرد الذي تقوم به المؤسسة يعكس الوضعية الحقيقية للأصول و الخصوم .
- نتيجة الدورة تظهر في النظام المحاسبي المالي في جانب الخصوم و تحديدا في الأموال الخاصة تحت حساب رقم 12. سواء كانت هذه النتيجة ربحا أو خسارة .بينما في المخطط المحاسبي الوطني إذا كانت النتيجة خسارة تسجل في جانب الأصول و إذا كانت ربح تسجل في جانب الخصوم تحت حساب 88.

المطلب الثاني : جدول حساب النتائج

تتمثل أهم التغيرات التي وردت على جدول حساب النتائج للمؤسسة على المؤسسة:

- تعد قائمة جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي وفق منظورين :

المنظور التقليدي أي حسب الطبيعة ، المنظور حسب الوظيفة معناه التمييز بين مختلف التكاليف و يعتبر هذا المنظور اختياريا ، فالنسبة لمطاحن مرمورة لا تعمل به لأنه يتطلب وضع نظام للمحاسبة التحليلية في المؤسسة الذي كان شبه معدوم في المخطط المحاسبي الوطني سابقا.

- يعتبر جدول حسابات النتائج للمؤسسة أكثر تفصيلا مما عليه في النظام المحاسبي المالي حيث يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة ، الفائض الإجمالي للاستغلال ، و يطرح فقط مصاريف المستخدمين و الضرائب و الرسوم و لم يطرح المصاريف المالية و مخصصات الإهتلاك و لم يضيف الإيرادات المالية.

المطلب الثالث : جدول تدفقات الخزينة

هي قائمة من القوائم الهامة جدا في المؤسسة و الإجبارية في النظام المحاسبي المالي حسب المعيار "IAS 7" فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي و الغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية.

جدول تدفقات الخزينة هو قائمة جديدة ظهرت مع تطبيق النظام المحاسبي المالي و هي جد هامة في التحليل المالي حيث تسمح بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال ، تدفقات الاستثمار ، و تدفقات التمويل للمؤسسة كما أن هذه القائمة تسمح بالمقارنة بين دورتين متتاليتين للمؤسسة.

فمنذ تطبيق المؤسسة للنظام المحاسبي المالي أصبحت تعد هذه القائمة ، وبصفة المؤسسة محل الدراسة فرع تابع للشركة الأم المتواجدة بقسنطينة فإن قائمة تدفقات الخزينة لا تظهر جميع التدفقات.

المبحث الثالث : قراءة القوائم المالية و دور الملحق في تفسيرها

إن المعلومات الواردة في القوائم المالية تبقى غير مفهومة للأطراف المعنية ، و من هنا يظهر دور الملحق في إيضاح و تفسير هذه البيانات التي تحويها القوائم المالية.

المطلب الأول :دور الملحق في تفسير القوائم المالية للمؤسسة

سنقوم باستقراء عناصر لميزانية مطاحن مرمورة من خلال :

1.**الأصول غير الجارية:**

كما هو مبين في القوائم المالية فإن مجمل التثبيتات التي تمتلكها وحدة بوشقوف هي عبارة عن تثبيتات عينية فقط. و سيتم التطرق إلى أهم البنود.

1.1: التثبيتات العينية : تتمثل في : المباني ، أدوات الإنتاج ، معدات النقل.

وفيما يلي الجدول الذي يوضح تطور حركة التثبيتات العينية للسنوات 2010- 2013:

جدول رقم 13: التثبيتات العينية

السنوات	2010			2011			2012			2013		
	الاجمالي	الاهتلاكات	الصافي	الاجمالي	الاهتلاكات	الصافي	الإجمالي	الاهتلاكات	الصافي	الاجمالي	الاهتلاكات	الصافي
التثبيتات العينية	124691611,42	64975919,52	59715691,90	122107449,05	64459047.74	57648857,70	117016612,81	61722732,09	55293880,72	117308468.90	63160664,64	54147804,26

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة.

من خلال المقارنة بين الميزانيات نلاحظ انخفاض في التثبيتات العينية من سنة 2010 حتى سنة 2012 ثم تزايدت في سنة 2013 بقيمة 54147804,26.

و بالرجوع إلى الملحق رقم الذي يبين تطور التثبيتات و الأصول المالية غير الجارية نفسر أن

الانخفاض الحاصل في سنة 2011 مفسر بأن الوحدة قامت بشراء أدوات إنتاج و معدات إعلام آلي خلال هذه الفترة بقيمة 606294,02دج ، كما قامت أيضا ببيع أدوات إنتاج لفرع سيدي راشد (قسنطينة) بقيمة 3190000,00 دج . و نلاحظ من خلال هاتين العمليتين أن قيمة البيع أكبر من قيمة الشراء الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة التثبيتات خلال هذه الفترة. (أنظر الملحق رقم 04).

و في سنة 2012 قامت الوحدة بإخراج عربة و سيارة بقيمة 747646,60 دج ، هذا ما أدى إلى انخفاض قيمة التثبيتات في هذه السنة أيضا لترتفع في سنة 2013 بسبب شراء الوحدة لبعض أدوات الإنتاج و أدوات التبريد بقيمة 291856,09(أنظر الملحق رقم 05).

- والمؤسسة تتبنى مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الحيازة) مطروح منها مجموع الإهتلاكات و خسائر القيمة كطريقة لتقييم التثبيتات ، و هي طريقة مطابقة لما جاء به المعيارين "IAS16"IAS 38" و النظام المحاسبي المالي حيث ظهرت هذه العناصر كما يلي :
- فيما يخص التثبيتات غير الملموسة ، نجد المؤسسة تقيمها بتكلفة الحيازة مطروح منها الاهتلاكات .
- الأراضي مسجلة بتكلفة الحيازة.
- المباني ، معدات الانتاج ، معدات الاعلام الالي ،معدات واثاث المكتب ، معدات النقل ،كلها مقيمة بتكلفة الحيازة مطروح منها مجموع الاهتلاكات ، حيث ترى المؤسسة أن هذه الطريقة المناسبة لتقييم تثبيتاتها.

و بمطابقة محتوى ملحق التثبيتات في المؤسسة مع ما يفرضه المعيار رقم "IAS 38" (أنظر الجزء النظري) نجد أن المؤسسة تطبق المعيار جزئيا حيث ان المؤسسة لم يحتوي ملحقها على :

- مبلغ الصفقات المتعاقدة لاجل شراء أصول معنوية .
- قيمة المشتريات الجديدة للتثبيتات ، التغيرات على إعادة التقييم ،الاهتلاكات ، خسائر القيمة ، و جميع الحركات الأخرى .

2.1.: الإهتلاكات للتثبيتات العينية :

و يمكن توضحيها من خلال الجدول التي :

جدول رقم 14: الاهتلاكات للتثبيتات العينية

السنوات	2010	2011	2012	2013
الإهتلاكات	64975919,52	64459047,74	61722732,09	63160664,64

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

من القراءة الرقمية لمبالغ الاهتلاكات يلاحظ بأنها تتناقص من سنة إلى أخرى حتى سنة 2013 حيث ارتفعت خلال هذه الفترة ، و من المفروض أن تكون الإهتلاكات المتراكمة لدورة 2011 أكثر من الإهتلاكات المتراكمة لدورة 2010.لكن هذه الاهتلاكات كانت العكس .

فالانخفاض في سنة 2011 ناتج عن تنازل المؤسسة عن أداة إنتاج للفرع سيدي راشد التابع لقسنطينة ، ولهذا تناقصت الاهتلاكات في هذه الفترة (أنظر الملحق رقم 06) ، أما في سنة 2012 فحسب الملحق فإن تناقص الاهتلاكات ناتج عن خروج عربة و سيارة من حسابات المؤسسة. ثم تزايدت في سنة 2013 بقيمة 1437932,55 .

- و تطبق المؤسسة طريقة الاهتلاك الخطي على تثبيتاتها ، و لم يتم إعادة النظر في هذه الطريقة بتغيير معدلات الاهتلاكات ، فهي مقيمة بأقل من قيمتها و لا تعكس الاستهلاك الحقيقي للمنافع الاقتصادية المتعلقة بهذه التثبيتات .
- و هناك بنود في الأصول ليست مفسرة في الملحق الأمر الذي جعلنا نتصل بمصلحة المحاسبة و المالية لمطاحن مرمورة لتفسيرها و حسب ما أكده رئيس المصلحة " حليم قلي " انه لا توجد ملاحق تخص هذه البنود و اكتفينا بالتفسيرات المقدمة من طرفه و تتمثل البنود فيما يلي :

1: **النشاطات المالية غير جارية** :

و نوضحها من خلال الجدول الاتي :

جدول رقم 15: النشاطات المالية غير الجارية

السنوات	2010	2011	2012	2013
النشاطات المالية غير الجارية	9404,09	9404,09	9404,09	9404,09

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

من قراءتنا لمبالغ النشاطات المالية غير الجارية الموضحة في الجدول أعلاه يلاحظ ثبات قيمتها خلال جميع سنوات الدراسة من 2010 إلى 2013 وهذا النتيجة غير مفسرة في الملحق ، و حسب مدير مصلحة المالية فإن المؤسسة اشترت عتاد في سنوات فائتة و بقيت هذه القيمة كدين تدفعه المؤسسة كل سنة ، و ترغب في جعله ضمن الأعباء.

4.1: الضرائب المؤجلة على الأصول :

و تتمثل فيما يلي :

جدول رقم 16: الضرائب المؤجلة على الأصول

السنوات	2010	2011	2012	2013
الضرائب المؤجلة على الأصول	1386302,03	1386302,03	1271585,49	1606042,85

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

- بقراءة الجدول يتضح أن قيمة الضرائب المؤجلة على الأصول ثابتة خلال الفترتين 2010 و 2011 ثم انخفضت في سنة 2012 لترتفع بعدها في سنة 2013. و أرجع مدير المالية هذا التغير إلى انخفاض الإنتاج فالضرائب مرتبطة بالدرجة الأولى بإنتاج الفترة ، حيث هناك علاقة طردية بينهما .

2: الأصول الجارية :

سنتطرق إلى قراءة بعض بنود الأصول الجارية:

1.2: المخزونات الجارية :

و يمكن توضحيها في الجدول التالي :

جدول رقم 17:المخزونات الجارية

السنوات	2010	2011	2012	2013
المخزونات الجارية	8984815,73	8433649,31	9616211,11	9212789,41

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

يلاحظ انخفاض في قيمة المخزونات ما بين الفترة 2010 – 2011 ، وبالرجوع إلى الملحق نجد أن هذا الانخفاض مفسر بأن حركة المخزون عرفت في نهاية فترة 2011 تراجع بنسبة 6,49% مقارنة ببداية الفترة ، و من جدول ملحق تغير المخزون يلاحظ أن هذا التغير راجع إلى انخفاض طفيف في قيمة المخزون النهائي و ارتفاع نسبة التموينات الأخرى (حيث المؤسسة قامت بتموين فروع أخرى).(أنظر الملحق رقم 07).

ثم ارتفعت قيمة المخزون في سنة 2012 بنسبة 1,14% مقارنة ببداية الفترة و يفسر هذا من حركة تغير المخزون لسنة 2012 بثبات مخزون المادة الأولية ، و انخفاض التموينات الأخرى فالمؤسسة لم تقم بتموين أي فرع و لم تستعمل المواد الأولية الموجودة في المخزن ، هذا ما يفسر ارتفاع قيمة المخزونات لهذه السنة (أنظر الملحق08)، ثم انخفضت في سنة 2013 بنسبة 4,20 % مقارنة ببداية الفترة ويفسر هذا من الملحق بارتفاع في قيمة التموينات و انخفاض طفيف في قيمة مخزون المنتجات النهائية .(أنظر الملحق رقم 09).

و تقوم المؤسسة بتطبيق طريقة الجرد الدائم عل مخزوناتها ، و تقيم إخراجاتها من المواد الأولية و اللوازم بالتكلفة الوسطية المرجحة و هي مقبولة حسب المعيار" IAS 2" أما فيما يخص تقييم المنتجات التامة و المنتجات قيد التصنيع فتطبق المؤسسة تكلفة معيارية منذ سنة 2007 من دون تغيير ، و هذا رغم ارتفاع قيم و أسعار العناصر المكونة لتكلفة الإنتاج (القمح ، الأجور ،بعض المواد الأولية الاخرى) ، لكن المعيار "IAS2" لا يسمح بمثل هذه الطريقة إلا إذا كانت تستعمل تقنيات تمكن من إعطاء تكلفة قريبة جدا من تكلفة الإنتاج الحقيقية ، و بالتالي يجب أن تتوقف المؤسسة عن استعمال هذه الطريقة أو على الأقل تكييفها بحيث تعطي نتائج أقرب إلى الحقيقة .

و بمطابقة ملحق مخزونات المؤسسة مع ما يفرضه المعيار" IAS2" الخاص بالمخزون ، فإن المؤسسة لاتطبق أي تعليمة من تعليمات هذا المعيار فيما يخص الإيضاحات التي من المفروض ظهورها في الملحق الخاص بالمخزون.(أنظر الجزء النظري).

3.الخصوم الغير جارية :

1.3: **المؤونات و المنتجات المعاينة مسبقا :**

و يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم 18: المؤونات و المنتجات المعاينة مسبقا

السنوات	2010	2011	2012	2013
المؤونات و المنتجات المعاينة مسبقا	7585161,19	8347676,42	7734905,12	7778153,93

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

من قراءة الجدول أعلاه يلاحظ زيادة في قيمة المؤونات من 2010 إلى 2011 و لتفسير هذه الزيادة نرجع الى الملحق الخاص بالمؤونات،نجد أن أثناء دورة 2011 سجلت وحدة انتاج بوشقوف غرامة و التزامات مماثلة بمبلغ 753515.23 دج إضافة إلى أن المؤسسة تتوقع مؤونة موضوعة محتملة (خسارة محتملة بمبلغ 9000) ، و هذا ما يفسر الزيادة خلال سنة 2011 (أنظر الملحق رقم10) ، ثم انخفضت قيمة المؤونات في سنة 2012 لتصل إلى 7734905.12 دج ، و الملحق يفسر ذلك بأن وحدة بوشقوف خلال فترة 2012 سجلت استرجاع على المؤونات و الغرامات المماثلة بمبلغ 603771.12 دج و هذا سبب تناقص المؤونات (أنظر الملحق 11) ،ثم ارتفعت في سنة 2013 لتصل إلى 7778153.93دج .

المطلب الثاني : التعليق على جدول حساب النتائج و دور الملحق في تفسيره

إن المؤسسة محل الدراسة لا تحتوي على ملحق مفسر لجدول حساب النتائج و قمنا بتفسيرها من خلال المقابلة التي أجريناها مع مدير المحاسبة و المالية كالأتي:

1: **إنتاج الدورة** :

جدول رقم 19: انتاج الدورة

السنوات	2010	2011	2012	2013
إنتاج الدورة	198546427,41	357800287,64	374539463,40	342105575,91

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

يلاحظ من الجدول أعلاه بان الإنتاج يتزايد من فترة إلى أخرى بخلاف سنة 2013 ، حيث عرفت انخفاض و يمكن إرجاع الزيادة حسب رئيس مصلحة المحاسبة و المالية إلى عدة عوامل من بينها المادة الأولية ، اليد العاملة .....الخ

2.**استهلاك الدورة** :

جدول رقم 20 : استهلاك الدورة

السنوات	2010	2011	2012	2013
استهلاك الدورة	172190074,99	299584817,86	322702097,97	41254856,54

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

هناك ارتفاع في استهلاك الدورات من 2010 حتى سنة 2012 و هذا أرجعه رئيس المصلحة إلى زيادة في المشتريات المستهلكة إضافة إلى زيادة استهلاك المواد الأولية فزيادة الإنتاج خلال هذه السنوات تتطلب حتما على الوحدة زيادة في استهلاكها ...لينخفض في دورة 2013 بسبب انخفاض الإنتاج في هذه الفترة

إذن : يمكننا القول بأن العلاقة بين الإنتاج و الاستهلاك علاقة طردية فزيادة أحداهما تتطلب حتما زيادة الأخرى

3.**القيمة المضافة للاستغلال** :

جدول رقم 21: القيمة المضافة للإستغلال

السنوات	2010	2011	2012	2013
القيمة المضافة للاستغلال	26356352,42	58215469,78	51837365,43	41254856,54

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

تمثل هذه القيمة الفرق بين الإنتاج و الاستهلاك خلال الدورة فزيادة الإنتاج و نقص الاستهلاك يعطي قيمة مضافة أكبر للاستغلال هذا ما يمكن ملاحظته بين السنتين 2010 و 2011 حيث كانت زيادة في هذه القيمة عكس ما كانت عليه في السنتين 2012 و 2013 حيث يلاحظ انخفاض في القيمة المضافة للاستغلال و هذا راجع إلى نقص الإنتاج .

4.النتيجة العملياتية

جدول رقم 22: النتيجة العملياتية

السنوات	2010	2011	2012	2013
النتيجة العملياتية	4602911.50	30899427,98	22792798,55	10928376,18

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن النتيجة العملياتية تزايدت من فترة 2010 إلى 2011 بسبب زيادة المنتوجات العملياتية و انخفاض الأعباء ثم انخفضت خلال 2012 و 2013 و يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى زيادة في الأعباء.

و هذه النتيجة هي نفسها النتيجة العادية قبل الضرائب لأن المنتوجات المالية و الأعباء المالية التي تضاف إليها لا توجد و لهذا بقيت النتيجة العملياتية.

5. **النتيجة الصافية للنشاطات العادية** :

جدول رقم 23: النتيجة الصافية للنشاطات العادية

السنوات	2010	2011	2012	2013
النتيجة الصافية للنشاطات العادية	4602911,50	30899427,98	23608830,86	11595761,12

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

هذه النتيجة تزايدت خلال سنة 2011 ثم انخفضت في سنة 2012 و 2013 و حسب ما وضحه المدير المالي فإن الزيادة و النقصان مرتبطة بنسبة الضرائب المفروضة على الأنشطة العادية و هذه النسبة هي التي تحدد الزيادة و النقصان.

6.**النتيجة الصافية للدورة** :

جدول رقم 24: النتيجة الصافية للدورة

السنوات	2010	2011	2012	2013
النتيجة الصافية للدورة	4602911,50	30899427,98	23608830,86	11595761,12

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

تزايدت النتيجة الصافية للدورة خلال سنة 2011 ثم انخفضت في كل من الفترتين 2012 و 2013 و هذا راجع إلى عوامل مثل : نسبة الضرائب ، كمية الإنتاج ، كمية المبيعات.

من خلال تحليلنا لجدول حساب النتائج لمطاحن مرمورة نخلص إلى أن القوة الإعلامية لبنوده ضعيفة حيث أن القارئ لا يمكنه فهمه لعم وجود تفسيرات و شروحات تبين آلية عمل هذه القائمة مما اضطرنا إلى تفسيرها بالاعتماد على رئيس مصلحة المحاسبة و المالية الذي زودنا ببعض التوضيحات حول بنود القائمة من إنتاج ، أعباء ، نتيجة الفترة ....الخ و تبقى هذه القائمة غير مفهومة و غير واضحة حيث أن المحتوى الإعلامي لها يبقى ناقص و غير واضح .

و هذا يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية بحاجة إلى تحسين ليصبح فعال و كفئ خاصة على مستوى القواعد و الأسس التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية ، التي تعتبر أهم مخرجاته .

المطلب الثالث :التعليق على قائمة تدفقات الخزينة ودور الملحق في تفسيرها

تقدم قائمة تدفقات الخزينة مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية وهي حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية :

- التدفقات التي تولدها أنشطة الإستغلال.
- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار.
- التدفقات التي تولدها أنشطة التمويل.

سنطرق من خلال هذا المطلب إلى قراءة لجدول تدفقات الخزينة للمؤسسة ، و رغم أهمية هذه القائمة إلا أن المؤسسة لا تحتوي على أي ايضاحات مفسرة للتدفقات السابقة الذكر.

1. التدفقات المتأتية من أنشطة الاستثمار

جدول رقم 25: التدفقات المتأتية من أنشطة الإستثمار

السنوات	2010	2011	2012	2013
التدفقات المتأية من أنشطة الاستثمار	-3758648,60	9923453,05	-5708785,36	-7058508,81

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

من القراءة الرقمية لتدفقات المؤسسة المتأتية من أنشطة الاستثمار نلاحظ أن التدفقات الخارجة من الخزينة أكثر من الداخلة مما يبين أن خزينة المؤسسة في حالة عجز (سالبة) بخلاف سنة 2011 حيث حققت المؤسسة قيمة 9923453,50 من الاستثمارات.

2. تغيرات الخزينة خلال الفترة .

جدول رقم26: تغيرات الخزينة خلال الفترة

السنوات	2010	2011	2012	2013
تغيرات الخزينة خلال الفترة	3456246,75	13379699,80	7670914,44	612405,63

المصدر : من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن خزينة المؤسسة تتغير من سنة إلى أخرى ، حيث عرفت زيادة في سنة 2011 ، و هذا راجع إلى زياد عوائد الاستثمار ثم انخفضت في سنة 2012 و 2013. ورغم هذا الانخفاض بقي التغير في الخزينة موجب مما يمكننا القول بأن المؤسسة في توازن مالي و قادرة على تغطية احتياجاتها.

وتتبى المؤسسة الطريقة المباشرة في إعداد قائمة تدفقات الخزينة ، و هي طريقة تفصح مباشرة عن العناوين الرئيسية لدخول و خروج الأموال (الزبون ، المورد ، الضرائب) ورغم ذلك فإن قائمة المؤسسة محل الدراسة تفتقد إلى الإفصاح الكافي للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية فيها.

أما فيما يخص جدول تغير الأموال الخاصة ، فلم تزودنا المؤسسة بأي وثيقة تخصه.

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة حالة مؤسسة جزائرية ، مطاحن مرمورة " وحدة بوشقوف" وقراءة و تفسير الكشوف المالية لها ، حيث أن المحتوى الإعلامي لكشوفها المالية لا يتصف بالوضوح الكافي ، الأمر الذي يعمل على تفسير البنود المحتواة في تلك القوائم . و بالاعتماد على الملحق الذي له الدور البالغ في إزالة الإبهام و الغموض لتلك الكشوف باعتباره يتضمن الطرق و القواعد المحاسبية التي أعدت بها القوائم المالية إضافة إلى الشروحات و التفسيرات اللازمة لفهمها توصلنا إلى معرفة أسباب التغيرات الواردة على عناصر الميزانية من فترة لأخرى . باعتبار هذه الأخيرة لها ملحق خاص بها تقوم المؤسسة بإعداده , أما قائمة حساب النتائج و تدفقات الخزينة فاعتمدنا في تفسيرها على رئيس مصلحة المحاسبة و المالية الذي زودنا بمختلف التفسيرات حول القوائم السالفة الذكر.

و استطعنا من هذه الدراسة استخلاص النتائج الأتية :

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الواردة في الدراسة لم يكن ذا أثر كبير على نظام المعلومات المحاسبي فيها و لا على مخرجاته ، حيث كان تطبيقه شكلي أكثر منه ضمني. هذا لأن المؤسسة لم تأخذ بعين الاعتبار المبادئ و القواعد المحاسبية التي جاء بها ، حيث اختصرت الانتقال إلى هذا النظام في مجرد إعادة هيكلة لمدونة الحسابات و تغيير شكل القوائم المالية و لم تتقيد بقواعد التقييم و التسجيل المبنية مبدأين رئيسيين هما : تسبيق المضمون على الشكل و مبدأ القيمة العادلة.
- ملاحق الكشوف المالية للمؤسسة لا تحتوي على الشروحات الكافية و الضرورية للفهم الدقيق و السليم مما أثر سلبا على قوة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية للمؤسسة. وبقيت هذه الأخيرة غير واضحة حيث اعتمدنا في تفسيرها على مدير المالية.

الخاتمة العامة

عرفت المحاسبة عدة تطورات و أصبحت نظام يسمح بانتاج المعلومات ، تصنيفها ، تقييمها ، تسجيلها و عرض كشوف مالية تعبر عن الوضعية المالية الصادقة للمؤسسة ، و حتى تكون المعلومات المحتواة في هذه الكشوف ذات خصائص نوعية يجب أن تعد وفقا لمرجع محاسبي يتوافق مع جميع التطورات في عالم اليوم .

وكان لزاما على الجزائر أن تواكب هذه التطورات المتسارعة ، حيث تبنت النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية ، و ذلك لتحسين صورة مؤسساتها و جعل المعلومات المحتواة في القوائم المالية في المؤسسة الجزائرية تتمتع بالمصداقية و الشفافية ، و تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بعيدة عن التضليل.

حيث تعتبر الشفافية في المعلومات قوة لتوطيد العلاقة بين المؤسسة و الأطراف الأخرى ، ولا يمكن أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية ، فالإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية .

و دراستنا لموضوع "دور نظام المعلومات المحاسبي في دعم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية "جاء كمحاولة للإجابة على إشكالية البحث التي تدور حول الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في دعم المحتوى الإعلامي للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ، حيث تعالج هذه القوائم وفقا للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية ، و كذا إبراز دور ملحق الكشوفات المالية و ما يحتويه من شروحات و توضيحات لفهم أدق لهذه الكشوفات . و قمنا بدراسة حالة مؤسسة جزائرية " مطاحن مرمورة " و استطعنا من خلال هذه الدراسة استخلاص النتائج الآتية :

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الواردة في الدراسة لم يكن ذا أثر كبير على نظام المعلومات المحاسبي فيها و لا على مخرجاته ، حيث كان تطبيقه شكلي أكثر منه ضمني. هذا لأن المؤسسة لم تأخذ بعين الاعتبار المبادئ و القواعد المحاسبية التي جاء بها ، حيث اختصرت الانتقال إلى هذا النظام في مجرد إعادة هيكلة لمدونة الحسابات و تغيير شكل القوائم المالية و لم تتقيد بقواعد التقييم و التسجيل المبنية مبدأين رئيسيين هما : تسبيق المضمون على الشكل و مبدأ القيمة العادلة.
- ملاحق الكشوف المالية للمؤسسة لا تحتوي على الشروحات الكافية و الضرورية للفهم الدقيق و السليم

مما أثر سلبا على قوة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية للمؤسسة. وبقيت هذه الأخيرة غير واضحة حيث اعتمدنا في تفسيرها على مدير المالية.

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي البنية التحتية للقوائم المالية باعتبارها مخرجاته ، حيث أن جودتها مبينة على جودة نظام المعلومات المحاسبي ، فإذا فعال و كفئ نتج قوائم مالية تتسم بالمصداقية و الشفافية و قادرة على تلبية حاجات المستعملين لها.

وفي ضوء النتائج التي توصلنا إليها ارتأينا وضع التوصيات التالية :

ـ يجب المؤسسات الإفصاح عن البيانات المحاسبية و أي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الإطمئنان لدى المساهمين على أموالهم و كيفية إدارتها داخل المؤسسة.

ـ ضرورة تعزيز الشفافية و الإفصاح في مخرجات النظام المحاسبي لدى المؤسسات و تسهيل عملية التوصيل الفعال للمعلومة للأطراف المعنية .

ـ ينبغي على مستخدمي المعلومة المالية خاصة المستثمرين الإعتماد أو الرجوع إلى ملحق الكشوفات المالية للفهم الواضح للقوائم المالية .

ـ يجب الإطلاع على البحوث المتضمنة لتجارب الدول السابقة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لتحسين مستوى تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال معرفة نقاط الضعف و محاولة تفاديها.

ـ لابد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أفضل للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين و صناع القرارات.

ـ حث المستثمرين على التعامل مع المؤسسات التي توظف الآليات التكنولوجية في نظامها المحاسبي و تسعى إلى تقديم قوائمها المالية في أوضح صورة .

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

أ. **الكتب :**

1. أحمد حلمي جمعة ،وآخرون ،**نظم المعلومات المحاسبية** ،للنشر والتوزيع ، ط1 ، الكويت ، 1990.
2. أحمد محمد العداسي ، **التحليل المالي للقوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية** ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2011.
3. دونالد كيسو ، جيري و يجانت، **المحاسبة المتوسطة** ،دار المريخ للنشر، 1990.
4. وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة** ، الأكاديمية العربية المفتوحة،1990.
5. طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار و منح الائتمان نظرة حالية مستقبلية ، كلية التجارة عين شمس ، الدار الجامعية للنشر .
6. يوسف محمد جربوع ،سالم عبد الله حلسي، **المحاسبة الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان الاردن ،ط1، 2002.
7. يوسف قريش وإلياس بن ساسي ، **التسيير المالي وتطبيقاته** ، دار وائل ، الأردن 2006
8. حكمت الراوي ، **تطبيقات محاسبية على الحاسوب** ،دار المستقبل للنشر والتوزيع ،عمان ، 2002.
9. كمال الدين مصطفى الدهراوي ، وآخرون ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، الإسكندرية ، 2005.
10. لبوز نوح، **المخطط المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية المحاسبية** ، مؤسسة فنون المطبوعة والمكتبية، ج1، بسكرة،الجزائر،2009.
11. محمد أحمد حسان ،**نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.
12. محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية** ،دروس وتطبيقات ، الصفحات الزرقاء .
13. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط1، الجزائر، 1998.
14. محمد يوسف الحناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،2001.

15.محمد مؤيد الفضل وعبد الناصر إبراهيم نور ، **المحاسبة الإدارية** ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2002.

16.محمد محمود البابلي وآخرون، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،مصر.

17.محمد نور برهان ،غازي إبراهيم رحو، **نظم المعلومات المحاسبية** ،دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1995 .

18. محمد الفيومي ، أحمد حسن علي حسن ، **تصميم و تشغيل نظم المعلومات مع التطبيق باستخدام قواعد البيانات** ، دار المعارف للتوزيع ، مصر.

19.مصطفي طويل ، **النظام المحاسبي المالي والجزائري الجديد ،scf**،دار الحديث للكتاب والطباعة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.

20.ناصر نور الدين عبد اللطيف، **أساسيات المحاسبة المالية** ،كلية التجارة الإسكندرية، مصر،2006.

21.نجم عبد الله الحميدي ، **نظم المعلومات الإدارية** ،مدخل معاصر، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2005.

22. س.أموسكوف، ج سيكمن، **نظم المعلومات المحاسبية** ، ترجمة كمال الدين سعيد ، دار المريخ ، الرياض ،2002 .

23.سليم الحسن ، **مبادئ نظم المعلومات المحاسبية** ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان 1998.

24.سليمان مصطفى الدلاهمة ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية و تكنلوجيا المعلومات** ، الوراق للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2008.

25.عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** ،للنشر والتوزيع،ط1،الكويت ،1990.

26.رضوان حلوة حنان ،نزار فليح البلداوي ، **مبادئ المحاسبة المالية** ،إثراء للنشر ،ط1، عمان ،2009.

27.شعيب شنوف ، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، جزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر ، 2008.

28.ثناء علي القباني ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، 2008.

ب _ المذكرات و الرسائل العلمية :

1 _ بدراوي عبد المنعم ، **القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية ، دورها و أهميتها في اتخاذ القرارات** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، جامعة قالمة ، 2010 .

2 _ مشري حسناء ، **دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية مؤسسات** ، جامعة سطيف ، 2007.

3 _ فايز زهدي الشلتوني ، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية** ، رسالة مقدمة بكلية التجارة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل ، الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين.

4 _ تيجاني براقي ، **دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية** ، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير, جامعة سطيف ، 2000.

5_ ناصر محمد على المجهلي ، **خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في اتخاذ القرارات** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة ، 2009 .

6_ حواس صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية و أثره على مهنة المدقق ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و علزم التسيير ، جامعة الجزائر 2008.

ج/ المؤتمرات

1 _ نور الدين مزياني ، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي** ، مؤتمر حول التحولات المحاسبية و أثرها على المؤسسة 22_23 نوفمبر ، 2007 ، جامعة عنابة. IFRSمقدمة بغرفة التجارة ، قسنطينة.

د/ المجلات:

1 _ كتوش عاشور ، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IFRS/IAS في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، الشلف ، الجزائر ، العدد السادس 2009 .

هـ/ الدروس و المحاضرات :

1 _ حطاب عبد العزيز ، دروس و محاضرات حول النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية – IAS .

و / القوانين و التشريعات :

– الجريدة الرسمية ، القرار الذي يحدد التقييم و المحاسبة و محتوى القوائم المالية و عرضها و كذا مدونة و قواعد سير الحسابات ، العدد 19 الموافق ل 25/مارس /2009م .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1/ الكتب

1 _ amar kaddour , ahmed mimeche , cours de comptabilité financier,selon les normes IAS/ IFRS et le SCF , 2007 ENAG , edition alger 2009.

2 _ Bernard Colasse : « la comptabilité générale » : éd déconomia ; Paris.

3 _ Catherine Leanad et sylvieverbruggle , **organisation et gestion de l'entreprise** , 2eme edition ,editiondunod , paris ,1995 .

4 _ Christian et mirielle zambotto , **Gestion financiére** , paris 1999.

5 _ Djelloul saci , **comptabilitè de l'entreprise et système èconomique** , EXPèrience algèrienne,opu ,1991.

6 _ IASC , **cadre de prèparation et de prèsentation des ètas financiers** , london ,1989, paragraphe 09.

7 _ jean barre et jacqueline delahaaye.gestion financiers :manuel et applications , paris dunod.2001 .

8 _ Naer eddine sadi, analyse financiére d'enterprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic normes fransaises et internationales l'harmattan , paris 2009.

9 - Rachida boursali , **les normes comtable du scf.aloulfia talita** , 2010.

10 - Taouri et Mc Belaid , **Introduction aux systéme d'information** ,edition pages bleus internationals

2/ الرسائل و المذكرات :

1_ marouani samir , **le projet du nouveau système comptable algèrien** , anticiper et prèparer le passage , mémoire de magistère ou sience de gestion , l'école supèrieure de commerce , alger , 2007 – 2008.

الملحق رقم :02

جدول حساب النتائج				
	2010	2011	2012	2013
رقم الأعمال	198853512,41	355394847,64	373531678,40	341426613.91
تغير مخزون المنتوجات		32880,00	695185,00	366362,00
المبيعات		2372560,00	312600,00	312600,00
انتاج الدورة		357800287,64	374539463,40	342105575,91
المشتريات المستهلكة		297610982,96	321081454,55	299281258,06
الخدمات الخارجية و استهلاكات أخرى		1973834,90	1620643,42	1569461,31
استهلاك الدورة		299584817,86	322702097,97	300850719,37
القيمة المضافة للاستغلال		58215469,78	51837365,43	41254856,54
أعباء المستخدمين		30304156,36	32360566,43	30870900,15
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		1028373,00	1506430,00	907993,00
القيمة الإجمالية للإستغلال		26882940,42	17970369,32	9475963,39
المنتوجات العملياتية		7452217,55	8002190,88	4767564,51
الأعباء العملياتية الأخرى		1278000,54	1324155,97	116917,28
ديون أو اهتلاكات أو مؤونات		2157729,45	2468376,98	3198234,44
الإسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات		///	612771,30	///
النتائج العملياتية4		30899427,98	22792798,55	10928376,18
النتيجة العادية قبل الضرائب (3+4)		30899427,98	22792798,55	10928376,18
االضرائب المؤجلة على النتيجة العادية			///	667384,94-
مجموع منتوجات النشاطات العادية		365252505,19	383154425,58	346873140,42
مجموع أعباء النشاطات العادية		334353077,21	359545594,72	355277379,30
النتيجة الصافية للنشاطات العادية		30899427,98	23608830,86	11595761,12
النتيجة الصافية للدورة		30899427,98	23608830,86	11595761,12

الملحق رقم :02

جدول حساب النتائج				
	2010	2011	2012	2013
رقم الأعمال	198853512,41	355394847,64	373531678,40	341426613.91
تغير مخزون المنتوجات		32880,00	695185,00	366362,00
المبيعات		2372560,00	312600,00	312600,00
انتاج الدورة		357800287,64	374539463,40	342105575,91
المشتريات المستهلكة		297610982,96	321081454,55	299281258,06
الخدمات الخارجية و استهلاكات أخرى		1973834,90	1620643,42	1569461,31
استهلاك الدورة		299584817,86	322702097,97	300850719,37
القيمة المضافة للاستغلال		58215469,78	51837365,43	41254856,54
أعباء المستخدمين		30304156,36	32360566,43	30870900,15
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		1028373,00	1506430,00	907993,00
القيمة الإجمالية للإستغلال		26882940,42	17970369,32	9475963,39
المنتوجات العملياتية		7452217,55	8002190,88	4767564,51
الأعباء العملياتية الأخرى		1278000,54	1324155,97	116917,28
ديون أو اهتلاكات أو مؤونات		2157729,45	2468376,98	3198234,44
الإسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات		///	612771,30	///
النتائج العملياتية4		30899427,98	22792798,55	10928376,18
النتيجة العادية قبل الضرائب (3+4)		30899427,98	22792798,55	10928376,18
االضرائب المؤجلة على النتيجة العادية			///	667384,94-
مجموع منتوجات النشاطات العادية		365252505,19	383154425,58	346873140,42
مجموع أعباء النشاطات العادية		334353077,21	359545594,72	355277379,30
النتيجة الصافية للنشاطات العادية		30899427,98	23608830,86	11595761,12
النتيجة الصافية للدورة		30899427,98	23608830,86	11595761,12

La publication des informations comptables est considérée parmi les plus importantes pratiques comptables qui ont subu l'imfliense du développement qu'a connu la comptabilié , suite à l'évolution technologique et au développement économiques.cela confirme le recoures de nombreuses enterprises au changment des politiques de publication des informations comptables qu'elles appliquaient , et ceci en prenant en considéraion les exigences des normes comptables internationals . ce qui nécessite la prise en compte d'un ensemble de régles concernant les principes , la forme et le contenu des états financiers présentés , et ceci est du au fait que la publication des informations comptables est utiliséé dans la comptabilité pour fournir aux parties traitant avec ces enterprises les informations suivant des caractéristiques nécessaires . le respect des exigences de la publication des des informations comptables conformément aux nor